(الفصل الثالث
في العوامل من الحروف)

قال رحمه الله: (الفصل الثالث في العوامل من الحروف، ما يرفع وينصب من الحروف، وهي أربعة أضرب:

(إن وأخواتها)

ضرب يرفع وينصب وهو ثمانية، ستة منصوبها قبل المرفوع وهي: إن، وأن، وكأن، ولكن، ولعل، وليت، تقول: إن زيدًا منطلق، ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب نحو: إن منطلق زيدًا، ويسمى المنصوب اسمًا والمرفوع خبرًا.

وتدخل (ما) على هذه الحروف فتكفها، أي: تمنعها عن العمل كقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١]).

الــشــرح: الحروف على ضربين: عامل وغير عامل.

فالعامل على ضربين: ضرب يعمل في الجملة، وضرب يعمل في المفرد، فالذي يعمل في الجملة على ضربين: ضرب ينصب الاسم ويرفع الخبر، وضرب يرفع الاسم وينصب الخبر، فالذي ينصب الاسم ويرفع الخبر ستة وهي المذكورة في المتن.

فصل: اعلم أن الحروف أدنى درجة في باب العمل من الأفعال؛ لأن الأفعال تقتضي متصلات بها نحو: الفاعل، والمفعول، والمصدر، وظروف الزمان والمكان، فلذلك قويت في باب العمل فتعمل على جميع مقتضياتها، بخلاف الحروف فإنها تقتضي شيئًا واحدًا تدخل ليظهر معناه فلذلك ضعفت في باب العمل، فالقياس فيها ألا تعمل إلا في شيء واحد.

وأما هذه الحروف الستة فتشابهت الأفعال من جهة اللفظ والمعنى فأعملت في الاسمين لزيادة مزيتها على سائر الحروف بحصول المشابهة بينها وبين الأفعال.

وأما المشابهة اللفظية فهي أنها مركبة من ثلاثة أحرف أو أكثر كما أن الأفعال كذلك، وهي مبنية على الفتح كالماضية من الأفعال.

وأما المعنوية فـ (إن) و (أن) بمعنى: أكدت، و (كأن) بمعنى: شبهت، و (لكن) بمعنى: استدركت، و (ليت) بمعنى: تمنيت، و (لعل) بمعنى: ترجيت.

فإذا عرفت المشابهة البليغة بينها وبين الأفعال عرفت أنه لا يبعد من أن تعمل عمل الأفعال فلأجل ذلك تنصب الاسم وترفع الخبر، ومما يقوي مشابهتها الأفعال دخول (نون) العماد عند اتصال ألف الضمير ويائه بها كما في الأفعال.

ألزم تقديم منصوبها على مرفوعها لكيلا يفوت الفرق الحاصل بينهما في حقيقتهما فسلم على الأفعال جواز تقديم مفعولها على فاعلها، وفاعلها على مفعولها إظهارًا لمزيتها في حقيقتها.

وأيضًا فإن لها شبها خاصًا بأفعال القلوب، وباب (كان) لوقوع المبتدأ والخبر بعدها، فلما نصبا على المفعولية في باب (علمت)، ورفع المبتدأ ونصب الخبر في باب (كان) لم يبق في باب (إن) سوى هذه الطريقة من أن ينصب المبتدأ ويرفع الخبر؛ لأن باب (علمت) مقدم لكونه تاما، ثم باب (كان) لكونه فعلا، ثم باب (إن) لكونه حرفا.

ولما صلحت بالكف بـ (ما) أن تدخل على الفعل نحو: ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الممتحنة: ٩]، إنما يريد خرجت عن كونها عاملة؛ لأن العامل يجب فيه أن يختص لقبيل دون قبيل حتى يكون عاملا، ولذلك لما كانت حروف العطف داخلة على القبيلين – وكذلك سائر الحروف التي لا تعمل – لم يعط لها عمل لعدم الاختصاص لقبيل واحد، ومنهم من يجوز إعمالها والكف خصوصا في (ليتما، ولعلما) ويروي بيت النابغة[1]: [البسيط]

(١) **البيت للنابغة الذبياني** في ديوانه ص ٢٤؛ والأزهية ص ٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/ ٣١؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٧؛ واللمع ص ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٣؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛ والمقرب ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: فقد: اسم فعل بمعنى "يكفي"، أو اسم بمعنى "كافٍ".

قَالَـتْ أَلا لَيْتَمَـا هَـذَا الحَمَـامُ لَنَـا إِلَـى حَمَامَتِنَـا أَوْ نِصْـفَهُ فَقَـد

فنصب (الحمام) ورفعه.

فإن قيل: ما تقول في قول الكوفيين إن هذه الحروف تنصب الاسم، والخبر مرفوع على حاله قبل دخولها لا عمل لها فيه؟

قيل: قد بينا المقتضى لكونها عاملة في الجزأين فبطل قولهم، ومما يزيد ذلك وضوحا أن لها معاني في دخولها في الجملة، فتأثيرها المعنوي في الخبر أدخل وأظهر في المقصود من تأثيرها في الاسم، مثاله قولك: إن زيدا منطلق، فهي للتأكيد بالاتفاق، والتأكيد إنما يكون في (الانطلاق) لا في (زيد)، فإذا أثر معناها في الخبر فلأن يؤثر عملها فيه أولى؛ ولأن تأثير العمل تابع للمعنى، ولذلك تجد كثيرًا من الحروف لا تعمل، ولا تجد عاملا لا معنى له. فظهر بهذا أن هذه الحروف عاملة في الخبر والاسم جميعًا.

=

المعنى: ألا ليت هذا الحمام كلّه ونصفه أيضًا لنا. وذلك كله، بالإضافة إلى حمامتنا، كافٍ [لأن يصير مئة".

الإعراب: "قالت": فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي. "ألا": حرف استفتاح وتنبيه. "ليتما": حرف مشبّه بالفعل، و"ما": زائدة، أو كافة. "هذا": اسم إشارة في محل نصب اسم "ليت"، أو مبتدأ إذا اعتبرت "ليت" غير عاملة. "الحمام": بدل من "هذا" منصوب أو مرفوع. "لنا": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر "ليت" أو خبر المبتدأ. "إلى حمامتنا": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر "ليت" أو بمحذوف حال من اسم "ليت"، و"حمامة" مضاف، و"نا": ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. "ونصفه": الواو: حرف عطف، و"نصفه": اسم محطوف على "الحمام"، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "فقد": الفاء: الفصيحة، و"قد": اسم بمعنى "كافٍ" مبني في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وإن حصل فهو كافٍ...

وجملة "قالت... ": لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة "ألا ليتما... ": في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: جواز إعمال "ليت" التي اتصلت بها "ما" أو عدم إعمالها.

فإن قيل: أليس يجوز تقديم خبرها إن كان ظرفا على اسمها نحو: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية:٢٥-٢٦]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران:١٣]، ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل:١٢]، ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦ ﴾ [الشرح:٦].

أو الشيخ أطلق في الجواز؟

قيل: قول الشيخ صحيح لو تدبرته لعرفت أن الطعن لا يتوجه عليه، وذلك أنه قال: (لا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب)، ولم يقل: تقديم الخبر على الاسم.

فإن قيل: لم جاز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا؟

قيل: لعدم ظهور عملها في اللفظ.

وبعد: فإن الظرف له حكم خاص في الابتداء، ألا ترى أنه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وجب تقديم الظرف على المبتدأ، فلا يبعد أن يكون تقديمه في باب (إن) جائز؛ لأن هذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر.

(مواضع فتح وكسر همزة (إن))

قال رحمه الله: (و(إن) تفتح بعد لو، ولولا، وبعد (علمت) وأخواتها، فإن دخل (اللام) في خبرها كسرت كقول الله تعالى:﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[المنافقون:١] فإذا جازت ذلك فإنها تكسر في كل موضع.

إذا أسقطتها مع اسمها وخبرها لم يجز أن يقع مكانها اسم واحد كقولك: قال فلان: إن زيدا منطلق، لو قلت: قال فلان: زيد، لم يصح.

وتفتح حيث يقع موقعها اسم واحد كقولك: بلغني أن زيدا منطلق، فتفتح لأنك تقول: بلغني الخبر وبلغني الانطلاق فيكون صحيحا، وهذا حكم الستة).

الـشـرح: علامات معرفة مواضع المكسورة والمفتوحة من جهة اللفظ ومن جهة المعنى.

أما من جهة اللفظ في المكسورة: فهي إذا وقعت في مقول القول وما يشتق منه من الماضي والمضارع والأمر وجميع ما يتصرف منه، مثال ذلك في قول الله تعالى: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ﴾ [النساء:١٥٧]، ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ﴾ [آل عمران:١٨١]، ﴿يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ﴾ [البقرة:٦٨]، ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ [الأعراف:٢٨].

والثاني: لصة الموصول نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص:٧٦].

والثالث: إذا ابتدأت بها نحو: إن زيدا منطلق.

والرابع: أن تدخل لام الابتداء في صلتها نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ﴾[آل عمران:١٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[المنافقون:١]، ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ٧٢﴾ [الحجر:٧٢].

وأما من جهة المعنى في المكسورة أيضا أن تقع الجملة التي دخلت عليها موقعًا لا يصلح للمفرد، وجميع ما ذكرنا من العلامات في كونها مكسورة يكون معنى هذه المعنوية قائمًا.

وأما اللفظية في كونها مفتوحة: وقوعها بعد (لو)، و (لولا)، وبعد أفعال القلوب إذا لم تدخل لام الابتداء في صلتها. والمعنوية أن تقع الجملة التي دخلت عليها موقعا يصلح للمفرد نحو الفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمبتدأ بشرط تقديم الخبر.

مثال ذلك: بلغني أن زيدا منطلق، وسمعت أن عمرا خارج، وعجبت من أن بكرا واقف، وحق أن زيدا منطلق.

فإن قيل: لم تقع المكسورة في موضع الجملة، والمفتوح في موضع المفرد؟

قيل: هما وإن اتفقا في كونهما مؤكدتين لمضمون الجملة، ولكن المكسورة تترك الجملة على حالها كما هي مستقلة بنفسها.

وأما المفتوحة فتقلبها إلى حكم المفرد فلذلك تختص كل واحدة بما تقتضيه في أصلها.

فإن قيل: هل لهما موضع يجوز أن يتناوبا فيه؟

قيل: نعم، وهو قولهم: وأول ما أقول: إني أحمد الله، لكن التقدير مختلف، فإن كسرت فالخبر محذوف وتقديره: أول قولي حمد الله حاصل وثابت.

وإن فتحت فهو الخبر تقديره: أول قولي حمد الله.

فصل: ويُخَفَّفَان فيبطل عملها ويصلح دخولهما على الفعل، ويلزم المكسورة اللام الفارقة بينها وبين النافية في خبرها، وأن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر.

وأما المفتوحة فإنها يعوض من تثقيلها واحد من الحروف الأربعة: حرف النفي، وقد، وسوف، والسين.

مثال الأول قوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾[يس:٣٢]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الشعراء:١٨٦]، ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾﴾[يوسف:٣].

والثانية: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[المزمل:٢٠]، وعلم أن سيقوم، وعلمت أن سوف يقوم، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟﴾[الجن:٢٨]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾﴾[البلد:٧]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[طه:٨٩].

فإن قيل: لم وجب أن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؟

قيل: لتعاقبهما إياها قبل التخفيف، في كونها داخلة على المبتدأ والخبر، فلما خففت جاز الجمع بينها وبين التي تعاقبها بخلاف سائر الأفعال التي لم يكن بينها هذه الألفة، وقد جوز الكوفيون دخولها في غيرها.

فإن قيل: هل فيهم من يجوز إعمالها بعد التخفيف؟

قيل: نعم، فقرئ ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١] بالتخفيف ونصب (كلا).

فإن قيل: هل يجوز أن يحمل المعطوف على محل المكسورة فيرفع؟

قيل: نعم، لكن بعد استيعاب جميع ما في حيزها من تمامية الجملة نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة٣].

أما لو قلت: إن زيد وعمرو ذاهبان، فلا يصح لاستحالة أن يعمل عاملان في شيء واحد.

فإن قيل: أليس يقرأ ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾[الأحزاب:٥٦] بالرفع؟

قيل: بلى، ولكن التقدير: إن الله يصلي وملائكته يصلون، حذف الخبر لدلالة الثاني عليه.

فإن قيل: هل يجوز رفع صفة اسم المكسورة حملا على المحل كما ذكرته في المعطوف؟

قيل: هذا مختلف فيه، فأجازه أبو إسحاق وحمل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ [سبأ:٤٨]، وقال غيره (علام) خبر مبتدأ محذوف لا صفة؛ لأنه لا يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف؛ لأن إيراد الخبر إعلام بتمامية الاسم، وإيراد الصفة إعلام بعدم تمامية وقت الإخبار، وهما في طرفي نقيض.

(لا و ما بمعنى بليس)

قال رحمه الله: (والاثنان الباقيان مرفوعهما قبل المنصوب وهما (لا) و (ما) بمعنى ليس، تقول: ما زيد منطلقا، ولا رجل أفضل منك، ويبطل عملها بتقديم الخبر نحو قولك: ما فاضل زيد، وما منطلق عمرو، فلا يجوز: ما منطلقا زيد، ولا أفضل منك رجل).

الشـــرح: تشبيه هذين الحرفين بـ (ليس) وإعمالها مذهب الحجازيين، وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونهما، ويقرأون(١): (مَا هَذَا بَشَرٌ) [يوسف:٣١] بالرفع.

وأما وجه التشبيه فلأنهما للنفي، و (ما) أشد مشابهة بـ (ليس) من (لا)؛ لأن (ما) لنفي الحال كما أن ليس لنفي الحال فلذلك دخلت على المعرفة والنكرة و (لا) على النكرة فحسب. وأما بطلان العمل بتقديم الخبر مع أن العمل بتقديم خبر (ليس) ثابت فلضعفهما في جنب (ليس)؛ لأنها عامل بأصالتها، وهما عاملان لمجرد المشابهة.

وكذلك يبطل عملها إذا انتقض النفي بـ (إلا) في قولك: ما زيد إلا منطلق؛ لأنهما خرجتا بانتقاض النفي عن المشابهة.

فصل: ويكثر استعمال (ما) دون (لا)، ومن اختصاصها أيضا أنه تدخل (الباء) المؤكدة للنفي في خبرها دون خبر (لا)، فلا يجوز دخولها في خبر ليس وخبر (ما) عند انتقاض النفي لخروج الكلام إلى الإثبات وموضوعها لتأكيد النفي فلا يجوز: ليس زيد إلا بخارج.

فإن قيل: (إن) وأخواتها شابهت الأفعال وقدم منصوبها على مرفوعها، فقد حصلت المغايرة في العمل، فهلا فعل بهما ما فعل بها حتى يفارقا في عملهما عمل (ليس)؟

قيل: باب (إن) شابه الأفعال عموما وخصوصا كما ذكرنا، وهما يشابهان فعلا واحدا من جهة المعنى دون اللفظ فلم تجعلا من باب (إن)، فلم يبق إلا أن تتبعا (ليس) في كيفية العمل لقلة المبالاة بهما، ولذلك لم يلتفت بنو تميم إلى المشابهة وتركوهما غير عاملتين، وأبطل عملهما الحجازيون عند تقديم الخبر وانتقاص النفي نحو: ما منطلق زيد، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[القمر:٥٠].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٠٤؛ والكشاف ٢/ ٣١٧؛ وتفسير الرازي ١٨/ ١٢٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٧.

(لا النافية للجنس)

قال رحمه الله: (وقد يكون (لا) بمنزلة (إن) في نصب الأول كقولك في نفي الجنس: لا غلام رجل قائم هنا، ولا رجل صدق كائن عندنا، ولا خيرا من زيد جالس عندنا، فتنصب المضاف، والمضارع: وهو كل اسم تعلق به شيء هو من تمام معناه، كـ (خير) من زيد. وأما النكرة المفردة فتكون مبنية معها على الفتح نحو: لا رجل في الدار، ولا إله إلا الله، فإن كررت مع النكرة نحو: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[البقرة:٢٥٤] جاز الفتح والرفع.

فإن وقع بعدها المعرفة لم يجز إلا الرفع على الابتداء نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا يقع بعدها المعرفة إلا وهي مكررة).

الـشـرح: اعلم أنهم يحملون (لا) على (ليس) مرة فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر كما مر، ويحملونها على (إن) أخرى فينصبونها بها الاسم ويرفعون الخبر.

ووجه حملهم إياها عليها أنهما نقيضان ينفي بـ (لا) ما يثبت بـ (إن)، ومن شأنهم حمل النقيض على النقيض، كالنظير على النظير، ألا ترى أنهم حملوا (كم) الخبرية في البناء على (رب)، و (رب) في كونها في صدر الكلام على (كم)؛ لأنها للتكثير كما هي للتقليل، وحملوا (جوعان) على (شبعان) في الوزن لأنهما ضدان.

وينبغي أن تعلم أن النكرة المنفية بـ (لا) على الأربعة أوجه: مفردة، وموصوفة، ومضافة، وموصولة.

فالمفردة نحو: لا رجل في الدار، ولا إله إلا الله، وقد مر شرحها وعلة بنائها في باب (البناء العارض).

وأما الموصوفة فنحو: لا رجل ظريفا في الدار، ولك في صفتها ثلاثة أوجه: النصب حملا على اسم (لا) محلا، والفتح حملا على اللفظ، والرفع حملا على الابتداء، والأول أجود الثلاثة.

وأما المضافة فهي المذكورة في المتن. وكذلك الموصولة، وهي: لا غلام رجل، ولا خيرا من زيد.

ثم يجب فيها أن تكون مضافة إلى نكرة حتى لا تكون (لا) عاملة فيه، لا يجوز: لا غلام زيد، لأنه صار معرفة بالإضافة إلى المعرفة، وهي لا تعمل في المعارف؛ لأن موضوعها نفي عام. وأما معنى (المضارعة المضاف) فمذكور في المتن.

وقد تدخل (اللام) في المضاف إليه تأكيدا لمعنى الإضافة نحو قولهم: لا أبا لك، ولا غلامي لك، وإن أردت الإفراد قلت: لا أب لك، ولا غلام لك.

قوله: (فإن كررت (لا) مع النكرة جاز الفتح والرفع) وأما الفتح فعلى: هل من بيع فيه خلة، والرفع على التقدير: هل بيع فيه وخلة، ففي الأول تضمن الكلام معنى الحرف فبني، وفي الثاني لا يتضمن فبقي معربا.

وأما وقوع المعرفة بعدها فمرفوعة على الابتداء لما ذكرنا أنها لا تعمل في المعارف، وأما كون المعرفة مكررة فلأنه جواب لقول القائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ فيجب مطابقة السؤال الجواب.

أما إذا أردت نفي المعرفة غير المكررة فقل: ما زيد في الدار؛ لأن (ما) يشتمل كلا النوعين.

فإن قيل: لم بنيت النكرة مع (لا) إذا كانت مفردة، ولم تبن المضافة والموصولة مع أنها في كليهما لنفي الجنس؟

قيل: لأن سبب البناء قائم في المفردة دون المضافة والموصولة، وهو تضمنها معنى الحرف ألا ترى أن قولك: لا رجل في الدار مستغرق للجنس حتى لو قلت: بل رجلان، يعد متناقضًا بخلاف ما إذا قلت: لا غلام رجل عندي بل غلامان، جاز.

فإن قيل: كيف عرفت أن التنوين في: لا غلام رجل، حذف لأجل الإضافة وهو معرب، وما أنكرت أن يكون حُذف لأجل البناء كما كان الحكم في: لا رجل في الدار؟

قيل: قسمته على نظير وهو المضارع للمضاف حيث وجدته منصوبًا صريحًا.

وبعد: فإن الحكم إذا دار بين الأمرين وجب اعتبار أقربهما إلى الأصل، فلما كان المعرب أقرب إلى الأصل والمبني فرعا وجب حمله على الأصل خصوصا أن البناء يحتاج فيه إلى سبب يوجبه؛ فإذا لم يوجد أن يحكم بوجود مسببه.

فإن قيل: كون النكرة المفردة مبنية فيه متفق أم لا؟

قيل: لا، قال أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب: اختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع (لا) فقال أبو العباس محمد بن يزيد: إنها بناء، وقال أبو إسحاق الزجاج: إنها إعراب، واستدل بقولهم: لا رجل وغلاما عندك، ولا رجل ظريفا عندك، وقال؛ يعني: الزجاج: وإنما حُذف التنوين للفرق بين ما هو جواب: هل من رجل؟ وبين ما هو جوب: هل رجل؟

قال أبو سعيد: والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب، وهو مذهب سيبويه؛ لأنه قال في: لا رجل: نصبها لما لعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لازم لمعموله.

وقال الشيخ: ولفظ صاحب الكتاب في هذا أن يقول: فنصبوه نصبا بغير تنوين.

(المفعول معه)

قال رحمه الله: (الضرب الثاني مما ينصب الاسم فقط، وهي سبعة:

الأول: الواو بمعنى (مع) كقولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، وكنت وزيدا كالأخوين، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلا وقبلها فعل نحو: استوى، في قولك: استوى الماء والخشبة).

الشرح: هذه الحروف على ضربين:

ضرب ينصب الاسم، وضرب ينصب الفعل.

والذي ينصب الاسم: الواو بمعنى (مع)، و (إلا) في الاستثناء، وحرف النداء.

وأما ما ينصب الفعل: أن، لن، كي، وإذا، وهذه الأربعة هي النواصب للفعل بنفسها.

وأما الثلاثة الأُول التي أوردها الشيخ فالقول مختلف فيها، وهي: عاملة بنفسها أم لا؟

والصحيح أنها لا تعمل بنفسها وإنما هي وسائط وقعت بين الفعل ومعمولها تقوية له في نفوذ العمل إلى معموله، والدليل على ذلك أن هذه (الواو) هي العاطفة في الأصل، وحروف العطف لا تعمل على بقائها على أصلها، فكيف تعمل مع خروجها عن أصلها، وإنما جيء بها ها هنا نائبة عن (مع)؛ لأن أصل الكلام: استوى الماء مع الخشبة، ثم حذف (مع) اتساعا فلم يتوصل الفعل بقوة نفسه إلى المعمول وأقيم (الواو) مقام الحذف لتقاربها في المعنى؛ لأن (مع) للمصاحبة و (الواو) للجمع، والمصاحبة والجمع من واد واحد، فقوي الفعل فنصبه ولذلك سمي مفعولا معه، ولو كان الحرف عاملا فيه لما سمي بهذا الاسم، واتفقوا على أن هذه (الواو) يعتبر فيها شرطان حتى تنصب الاسم بعدها:

أحدهما: أن يكون بمعنى (مع).

والثاني: أن يكون قبلها فعل أو معناه.

وقد وجدنا كثيرا من الأفعال يعتبرون فيها شروطا في نفوذ معانيها إلى الأسماء نحو الحروف الجارة التي وقعت صلات لها في وصول معانيها إلى الأسماء، فلم يبعد أيضا أن تشترط واسطة لوصول العمل إلى المعمول وهي (الواو)، ولا يكون هذا الحكم في الحروف، فثبت أن المؤثر هو الفعل بشرط (الواو)، وأما الدليل على أن حرف النداء وحرف الاستثناء غير عاملتين بأنفسهما فيذكر في موضعه.

فصل

وما يُوَردُ في هذا الفصل من الأمثلة:

قوله: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[يونس:٧١] [يونس: ٧١] جعلوا الواو بمعنى (مع)؛ لأن الإجماع: العزم، والعزم: النية والإرادة، وهي لا تتعلق بالأعيان فلا يصلح أن تكون (الواو) للعطف، ومن بين أبيات الكتاب[1]: [الوافر]

فَكُونُـــوا أَنْـــتُمُ وَبَنِـــي أَبِـــيكُمْ مَكَـــانَ الكُلْيَتَـــيْنِ مِـــنَ الطِّحَـــالِ

---

(١) **البيت لشعبة بن قمير** في نوادر أبي زيد ص ١٤١؛ وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١٥٤، ١٥٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٥؛ والكتاب ١/ ٢٩٨؛ واللمع ص ١٤٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠.

اللغة: بنو أبيكم: أي: من ينتسبون إليكم.

الإعراب: "وكونوا": الواو: بحسب ما قبلها، و"كونوا": فعل أمر ناقص، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع اسم "كان". "أنتم": ضمير منفصل مؤكّد للضمير المتّصل في محلّ رفع. "وبني": الواو: واو المعيّة، و"بني": مفعول معه منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. "أبيكم": مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و"كم": ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. "مكان": خبر "كونوا" منصوب، وهو مضاف. "الكليتين": مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى. "من": حرف جرّ. "الطحال": اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ "مكان" لاشتماله على رائحة الفعل.

وجملة "وكونوا": بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: "وبني" حيث نصبه على أنّه مفعول معه بالرغم من وجود الضمير المنفصل المؤكّد للضمير المتّصل، والعامل فيه الفعل الظاهر، ويجوز رفعه بالعطف على اسم "كان".

وقد جعلوا (الواو) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤].

بمعنى (مع) مثل قولهم: ما شأنك وزيدا؟ لأن (حسبك) بمعنى: كفاك، كما أن (ما شأنك) بمعنى: ما تصنع؟ فعلى هذا التقدير يكون (من) في محل النصب، ويحتمل أن يكون في محل الرفع عطفا على اسم (الله)، وفي محل الجر عطفا على الكاف في (حسبك).

فإن قيل: هل يجوز أن أقول: جاءني زيد وعمرا، بالنصب على أن (الواو) بمعنى (مع) والفعل قبلها حاصل؟

قيل: ليس ذلك عند الأكثرين، قال الشيخ: (إنما يكون ذلك عند الشيئين يجب الاصطحاب فيهما بمجرى العادة، كمثل الأكسية والبرد، والناقة والفصيل، واعتبر شرطا آخر هو ألا يكون المؤخر مقدما حتى لو قلت: استوى الخشبة والماء، ولو ترك الفصيل والناقة فأنكر استقامته).

وقال بعضهم: إن المفعول معه قياس لا يحتاج إلى سماع.

(الاستثناء)

وقال رحمه الله: (والثاني: (إلا) في استثناء، والاستثناء: إخراج الشيء مما دخل فيه هو غيره، كقولك: جاءني القوم إلا زيدا، أخرجته من المجيء، وإذا قلت: ما جاءني القوم إلا زيدا، فقد أخرجته من نفي المجيء، و(إلا) تنصب الاسم الذي لا يتعلق بما قبلها بوجه كـ(زيدا) في: جاءني القوم إلا زيدا، وما جاءني أحد إلا زيدا، ويجوز في النفي والاستفهام أن تجعل ما بعد (إلا) تابعا لما قبله على البدل، فتقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد؟ وحكم النهي حكم النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[هود:٨١] بالرفع والنصب.

فإن تعلق الاسم الواقع بعد (إلا) بما قبلها لم تعمل فيه (إلا) تقول: ما جاءني إلا زيد، فلا يكون لها سبيل على (زيد)؛ لأنه فاعل (جاءني)،وكذا ما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، ليس لـ(إلا) في شيء من ذلك عمل).

الشرح: قيل في حد الاستثناء: إنه إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره لشمول اللفظ لهما.

واعلم أن الكلام في باب الاستثناء على ضربين: تام، وناقص.

فالتام: ما فيه مستثنى منه، والناقص ما لم يكن فيه مستثنى منه.

ثم التام على ضربين: موجب، وغير موجب.

فالموجب ما لم يكن نفيا ولا نهيا ولا استفهاما، وغير الموجب ما كان واحدا منها.

فالمستثنى من الموجب منصوب حتما، وكذلك في غير الموجب عند تقديم المستثنى، وكذلك في الاستثناء المنقطع، تقول: جاءني القوم إلا زيدا، وما جاءني إلا زيدا أحد، وما جاءني أحد إلا حمارًا.

فأما المستثنى من غير الموجب فيجوز فيه النصب والبدل إذا لم يكن مقدما ولا منقطعا، ومعنى البدل: أن تجري المستثنى على إعراب المستثنى منه تبعا له، ومعنى المنقطع: أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

مثال البدل[1]: (مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلا) [النساء:٦٦]، وأما الكلام الناقص كقولك: ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، فحكم الاسم الواقع بعد (إلا) حكمه إذا لم يكن في الكلام (إلا) كما ترى، والعلة مذكورة في المتن.

فإن قيل: لم وجب النصب في الموجب، وجاز في غير الموجب النصب والبدل؟

قيل: لأنك إذا قلت: جاءني القوم إلا زيدا، لو رفعت (زيدا) على أنه بدل من (القوم) فينبغي أن يمكنك أن تضعه موضع (القوم) ولا يؤدي إلى الاستحالة، فتقول مثلا: جاءني إلا زيد، فيكون صحيحًا كما يكون صحيحًا في غير الموجب إذا وضعت البدل موضع المبدل من قولك: ما جاءني إلا زيد، فاستحالته لا تخفى، فلذلك امتنع جواز البدل في الموجب، وهذا معنى قولهم: الاستثناء من الإثبات لا يصح فيه؛ لأنه أعم العام، ويصح في النفي فقالوا: يصح ألا يجيء من العالم إليك إلا واحدا، ولا يصح مجيء من في العالم سوى الواحد، فلهذا لا يجي الكلام الناقص في الموجب.

---

(١) قرأ ابن عامر: (ما فعلوه إلا قليلا) بالنصب؛ أي: استثني قليلا منهم، والعرب تنصب في النفي والإيجاب، فتقول في الإيجاب: سرت بالقوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا، ورأيت القوم إلا زيدا، وتقول في النفي: ما جاءني أحد إلا زيد، فترفع على البدل من (أحد)، كأنه يصح وضعه مكانه أن تقول: ما جاءني إلا زيد، وقد يجوز أن تقول: ما جاءني أحد إلا زيدا، أو ما قام القوم إلا زيدا، فلا تجعله بدلا، ولكن تجعله استثناء منقطعا؛ أي: استثني زيدا، فعلى هذا قوله: (إلا قليلا) أي: استثني قليلا، أو (إلا قليلٌ) على البدل من الواو، المعنى: ما فعله إلا قليل منهم.

واعلم: أن الاختيار في الاستثناء إذا كان منفيا، وكان ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها، فالرفع أولى على البدل؛ كقولك: ما في الدار أحد إلا زيد، والنصب جائز، فتقول: ما في الدار أحد إلا زيدا، وإذا كان ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبله فالنصب أولى، كقولك: ما في الدار أحد إلا حمارا، وماله ابن إلا بنتا، فنصبه على الاستثناء؛ لأن الحمار لا يكون من جنس الإنسان، والرفع جائز على البدل، قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس... إلا اليعافير وإلا العيس

وجائز أن يكون جعل أنيس ذلك البلد: اليعافير والعيس.

وقرأ الباقون: (إلا قليلٌ) بالرفع على البدل. [حجة القراءات ١/ ٢٠٨]

وإن شئت أوضحت المسألة من جهة المعنى – أعني جواز البدل في غير الموجب وامتناعه في الموجب – فقلت: معنى قولنا:ما جاءني أحد إلا زيد، يكون في الحاصل: جاء زيد، وأصل الكلام الإثبات، فيجوز لك أن ترجع الكلام المنفي بالتأويل إلى أصل الإثبات، وليس لك أن تعيد الثابت بالتأويل إلى ما ليس بأصل فتقول: جاءني القوم إلا زيد، بالرفع على تأويل جاءني زيد.

وأما استحالة البدل في المنقطع فإنهم قالوا: إنه استثناء بمعنى (لكن)؛ لأن المستثنى مخالف لجنس المستثنى منه، وإذا لم يكن بعضا منه لم يجز أن يكون بدلا منه.

وأما استحالة البدل في المقدم فظاهر؛ لأن معنى البدل: أن يتبع إعرابه إعراب الأول، فإذا تقدم خرج من المتابعة، فإذا قلت: ما جاءني من أحد إلا زيد، فإنه لا يجوز لك أن تجر (زيدا) على أنه بدل من لفظ (أحد) من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (من) للنفي مستغرقة للجنس و (زيد) بعد (إلا) إثبات، ولا يجوز أن تعمل ما وضع للنفي على ما هو ثابت.

والثاني: أن (زيد) معرفة و(من) ها هنا لاستغراق الجنس.

والثالث: أنه لا يجوز الإبدال من معمول حرف لا يجوز دخول ذلك الحرف في البدل، ولو قلت: ما جاءني من أحد إلا من زيد لأحلت المعنى.

ومثاله قولك: لا أحد عندي إلا زيد، لا يجوز نصب (زيد)؛ لأن (لا) لا تعمل على المعارف مقصودا فكيف تعمل عليها تبعا، وكذلك لا يجوز: لا أحد عندي إلا رجلا صالحا؛ لأن (لا) لنفي الجنس، والنكرة بعد (إلا) مثبتة.

فإن قيل: ما الأحسن فيما جاز فيه الأمران النصب أم الإبدال؟

قيل: الإبدال أحسن؛ لأن المعنى فيه على الأمرين لا يتفاوت، وفي الإبدال موافقة اللفظين.

فإن قيل: القول بأن من قرأ ﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾[هود:٨١] ترك الأحسن؟

قيل: لا؛ لأن له أن يقول: إنا استثنيناها من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[هود:٨١] والمستثنى من الموجب واجب نصبه.

وقد طارحني بعض أصحابي كثر الله أمثاله ديانة وفطنة بمسائل الاستثناء، فبلغ الأمر إلى أن قلت له: يجوز أن يكون التقدير في كلام واحد مختلفا، فيكون تاما في أحدها غير تام في الآخر، فسبق لسانه إلى قوله: أيجوز: ما ضربنا إلا زيد؟

فقلت: نعم، إن جعلت (زيدا) مضروبا فالكلام ناقص لا يجوز إلا النصب، وإن جعلت (زيدا) ضاربا مستثنى من الضمير فالكلام تام ويجوز الرفع في (زيد) على البدل من الضمير، فصار مثاله: ما ضرب القوم إلا زيد وإلا زيدا.

فصل: ويجوز الاستثناء في باب النفي من أعم عام الفاعل، والمفاعيل، والمحمول عليها، لما ذكرنا من أن الاستثناء من الأعم لا يتصور إلا في النفي حتى لو كان صورة الكلام إثباتا فمعناه نفيا.

أما من الفاعل: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾﴾ [الليل:١٥] أي لا يصلى بهذه النار المخصوصة أحد إلا الأشقى، وأما من المفعول به: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود:٨٨]؛ أي: لا أريد شيئا إلا الإصلاح.

وأما من الظرف: لا يجيء زيد إلا ليلا، ولا يجلس إلا عندك.

وأما من المفعول له: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء:٩٢]؛ أي: ما يقتله لعلة من العلل إلا للخطأ.

وأما من الحال نحو: ما جاءني زيد إلا راكبًا.

أما الكلام الذي في صورة الإثبات ومعناه النفي قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة:٣٢]؛ بمعنى: لا يريد شيئًا إلا إتمام نوره.

فصل

وقد يستعمل (إلا) بمعنى (غير) فيكون صفة كما أن (غيرًا) مستعمل بمعنى (إلا) فيكون استثناء.

قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] و (إلا) ها هنا بمعنى (غير) صفة، ولو لم يكن كذلك لأدى إلى فساد المعنى، وذلك أن اسم (الله) مرفوع، ولو كان استثناء لكان بدلا من (آلهة) والبدل في باب الاستثناء يكون ثابتا في المعنى كما ذكرنا، فيكون تقدير الكلام: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهذا فاسد.

وفيه وجه آخر هو أن (لو) تكون إثباتًا من جهة اللفظ، والبدل من الموجب لا يجوز، وإذا كان كذلك ثبت أن (إلا) بمعنى (غير) صفة، ومثله الخبر المستفيض عن النبي عليه السلام: " الناس كلهم موتى إلا العالمون "، ومثله البيت المشهور[1]: [الوافر]

---

(١) **البيت لعمرو بن معديكرب** في ديوانه ص ١٧٨؛ والكتاب ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (ألّا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٥١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص٩٠؛ وحماسة البحتري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٣/ ٤٢١؛ والدرر ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٨٨؛ والجنى الداني ص ٥١٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٧، ١٣٣؛ وفصل المقال ص ٢٥٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٢؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩.

اللغة: الفرقدان: نجمان يهتدى بهما.

المعنى: أقسم بعمر أبيك أنّ لا بدّ للأخ أن يفارق أخاه يومًا، ما عدا الفرقدين.

الإعراب: "وكلّ": الواو بحسب ما قبلها، و"كل": مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. "أخ": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "مفارقه": خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "أخوه": مبتدأ مؤخّر مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "لعمر": اللام: للتوكيد، و"عمر": مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: "قسمي"، وهو مضاف "أبيك": مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. "إلّا": اسم بمعنى "غير" مبنيّ في محل رفع صفة

وَكُـــلُّ أَخٍ يُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ   لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلا الفَرْقَـــدَان

قال رحمه الله: (وللاستثناء كلمات أخر وهي: (لا يكون)، و (ليس)، و(ما عدا)، و(ما خلا)، هذه تنصب بكل حال، و(لا سيما) يرفع ما بعده ويجر، و(حاشا) و(عدا) و(خلا) تجر وتنصب، ومنها (غير) وحكمه أن يعرب بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) تقول: جاءني القوم غير زيد، فتنصب كما تقول: جاءني القوم إلا زيدا، وما جاءني أحد غير زيد وغير زيد، فترفع على البدل وتنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد، فترفع كمل تقول: ما جاء إلا زيد، ومنها (سوى) بمعنى (غير) كقولك: جاءني القوم سوى زيد).

الـشرح: الأصل في كلمات الاستثناء هو (إلا)، ثم يستعمل موضع (إلا) كلمات يستثنى بها وهي على ثلاثة أضرب: أفعال، وحروف، وأسماء.

فمن الأفعال: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، تقول: جاءني القوم ليس زيدا، ولا يكون زيدا، وخلا زيدا، وعدا زيدا.

ففي هذه الأفعال ضمير الفاعل مقدر قالوا تقدير الفاعل فيها: بعضهم زيدا، مثاله: جاءني القوم بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم زيدا، وفي (خلا) و (عدا) جاوز بعضهم زيدا.

ومن الحروف: حاشا، وخلا، وعدا إذا جررت بهما.

ومن الأسماء: لا سيما، وسوى، وغير، والمستثنى بها مجرور بالإضافة، وقد يرفع بـ (لا سيما).

=

لـ"كلّ". "الفرقدان": مضاف إليه مجرور بالكسرة على لغة من يلزم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا. وللبيت تخريجات كثيرة أخرى. انظر: خزانة الأدب ٣/ ٤٢١ - ٤٢٦.

وجملة "كل أخ مفارقه أخوه": بحسب ما قبلها. وجملة "لعمر... ": اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة "مفارقه أخوه": في محل رفع خبر لـ"كلّ".

والشاهد فيه قوله: "إلا الفرقدان" حيث جاءت "إلّا" صفة لـ "كلّ".

فأما الرفع فقال الشيخ: (إن (ما) في لا سيما بمعنى (الذي)، و (السي) بمعنى (المثل)، وقدر أن في الكلام مبتدأ محذوفا تقديره: لا سي الذي هو زيد)، ثم قال: (ويستثنى به على وجه مخصوص وهو أن يوصف جماعة ثم يخص واحد منهم بالزيادة عليهم فيما وصفوا به، مثاله أن تقول: هم فضلاء لا سيما زيد، فإنه يضرب به المثل) فصار في هذا الوجه المخصوص بمنزلة (حاشا) في أن المستثنى بها يكون منزها عما يقتضي الذم والإساءة في قولك: أساء القوم حاشا زيد.

وأما (غير) فأصله أن يكون صفة يتبع موصوفه في الرفع والنصب والجر.

والمراد بالوصف به: المغايرة بين الموصوف به وبين المضاف إليه المجرور به، ثم معنى المغايرة على قسمين: مغايرة في الذات، ومغايرة في الصفة، ويظهر هذا المعنى بمثال واحد إذا قلت: جاءني رجل غيرك، فيحتمل أن يكون المراد إن جئت جاءني غيرك ذاتا، ويحتمل أن يكون المراد أنه غيرك صفة؛ لأنك كريم وذا لئيم أو على العكس، ثم يجعل بمعنى الاستثناء معربا بما أعرب به المستثنى، والأمثلة في المتن.

وقد يحتمل بعض الكلام أن يكون (غير) صفة وأن يكون استثناء، مثاله: جاءني القوم غير أصحابك، إن جعلته استثناء نصبته، وإن جعلته صفة رفعته، إلا أن (الأصحاب) في الاستثناء من جملة القوم، وفي الصفة ليسوا من جملته.

فإن قيل: فبماذا تنصب (غيرا)؟

قيل: هنا بالعامل.

فإن قيل: فأين الواسطة المقوية للفعل؟

قيل: هنا غير محتاج إليها لمشابهة (غير) في الإبهام الظروف، فكما أنها منصوبة بلا واسطة انتصب (غير) بلا واسطة، وهذا هو الدليل على أن الفعل هو العامل في المستثنى المنصوب بواسطة (إلا) دون الحرف بنفسه؛ لأنه لا حرف هنا ينصب (غيرا) وهو منصوب.

(النداء)

قال رحمه الله: (والثالث من السبعة: حرف النداء، تنصب النكرة والمضاف والمضارع له، كقولك: يا غلاما، تريد: يا غلاما ما، و[1]: [الطويل]

(١) البيت كاملا:

فَيا راكِبًا إِمّا عَرَضتَ فَبَلِّغَن... نَداماىَ مِن نَجرانَ أَن لا تَلاقِيا

البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٧؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٢٩؛ والكتاب ٢/ ٢٠٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٣ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤١٣، ٩/ ٢٢٣؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٣؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٤.

اللغة: عرضت: أتيت العَروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. نداماي: ج ندمان، ونديم، أي الجليس إلى شرب الخمر. نجران: مدينة بالحجاز.

المعنى: يقول الشاعر لراكب: إذا أتيت العروض، فبلّغ أصحابي بأنني لن ألتقي بهم بعد اليوم، لأنّه سيفارق الحياة.

الإعراب: "فيا": الفاء: حسب ما قبلها، و"يا": حرف نداء. "راكبًا": منادى منصوب. "إمّا": "إن": حرف شرط جازم، و"ما": زائدة. "عرضت": فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، وهو فعل الشرط. "فبلّغن": الفاء: رابطة لجواب الشرط، "بلّغن": فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. "نداماي": مفعول به أوّل، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "من": حرف جرّ. "نجران": اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من "ندامى". ألّا: "أن": مخفّفة من "أنّ"، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: "أنّه" أي: الحال والشأن. "لا": نافية للجنس. "تلاقيا": اسم مبنيّ على الفتح في محلّ نصب اسم "لا"، والألف: للإطلاق، وخبر "لا" محذوف، والتقدير: "أن لا تلاقي حاصل لنا". والمصدر المؤوّل من "أن" وما بعدها في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل "بلغ". وجملة "فيا راكبًا": بحسب ما قبلها. وجملة "فبلّغن": في محل جزم جواب الشرط. وجملة "لا تلاقيا": في محل رفع خبر "أن" المخففة.

والشاهد فيه قوله: "فيا راكبًا" حيث نصب المنادى لأنه نكرة. والفراء والكسائى لا يجيزان ذلك إلا أن يكون وصفًا لموصوف مقدّر، أو لكونه معرفة، أمّا البصريون فلا يرون بأسًا في ذلك.

يَـــا رَاكِبًـــا إِمَّـــا عَرَضْـــتَ.....

ويا غلام زيد، ويا خيرا من زيد.

وأما المعرفة المفردة فمضمومة في النداء نحو: يا زيد، ويا رجل، ولكن موضعها نصب، ولذلك جاء في صفته وجهان: الرفع على النصب نحو: يا زيد الظريف، والنصب على الموضع: يا عمرُ الجوادا، ويأيها الرجل مثل: يا زيد الظريف، (أي) منادى مفرد معرفة، و (الرجل) صفة له و (ها) مقحمة للتنبيه، ولا تدخل (يا) على ما فيه الألف واللام، فلا يقال: يا الرجل، وقالوا: يا الله بقطع الهمزة.

وإن عطفت على المضموم اسما فيه الألف واللام جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع كالصفة، ومثاله: قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ:١٠]).

الشرح: لا يخلو المنادى من أن ينتصب لفظًا، أو محلا، وكلا المثالين مذكور في المتن.

وعامله الفعل بواسطة حرف النداء وبنيابته عنه، ويلزم إضماره، والدليل على أنه منصوب بالفعل أنه ينتصب عند حذف النداء نحو: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران:١٤٧] والحرف لا يعمل مضمرًا فلولا أنه كان منصوبًا بالفعل لما بقي منصوبًا عند حذف الحرف.

فصل

وإنما توابع المنادى المضموم غير المبهم فعلى ضربين: ضرب يصلح لدخول حرف النداء عليه، وضرب لا يصلح لذلك.

فالأول: حكمه في التحريك حكمه قبل كونه تابعا، بيانه: لو جئت – تبعا للمنادى – بصفة مضافة، أو معطوف مضاف فإنه ليس لك فيهما إلا النصب؛ لأنهما كانا منصوبين قبل كونهما تبعين عند دخول حرف النداء عليهما في قولك: يا صاحب عمرو، ويا زيد وعبد الله.

أما البدل ونحو: زيد وعمرو من المعطوفات فحكمها الضم؛ لأنك لو أدخلت عليهما حرف النداء كانت مضمومة وذلك مثل: يا زيد زيد، ويا زيد وعمرو، فهذا حكم ما كان التابع صالحا لدخول حرف النداء عليه في ذلك.

وأما الضرب الثاني: فهو الذي لا يصلح لدخول حرف النداء عليه وهو الصفة، والمعطوف – اللذان فيهما الألف واللام – والتأكيد وعطف البيان، فحكم الجميع الحمل على اللفظ والمحل اعتبارا للنظرين.

فإن قيل: لم لا تصلح هذه لدخول حرف النداء عليها؟

قلنا: أما الذي فيه الألف واللام فإذا صار مقصودا بالنداء صار معرفة فلا يصلح لدخولهما، فما كانتا فيه لا يصلح لدخول حرف النداء عليه.

أما التأكيد وعطف البيان فيجاء بهما تبعين، فإذا دخلهما حرف النداء خرجا عن التبعية فلم يحصل الغرض.

فإن قيل: أليس البدل والمعطوف مقصودان بأنفسهما، والتأكيد وعطف البيان مذكوران لغيرهما، ألا ترى أنك لا تسمع المبدل في حكم الساقط، والمعطوف بالحرف لا يؤتى به لغيره بل لنفسه.

وأما صفة المضمر والمبهم نحو: يأيها الرجل، ويا هذا الرجل، فالضم لازم لها؛ لأن الموصوف لإبهامه لا ينفك عنها فصارت بمنزلة المنادى بعينه فلزمها الضم، والعلة في كون المفرد المعرفة مبنيا مذكور في البناء العارض.

فإن قيل: لم جاز دخول حرف النداء على اسم (الله) خاصة وفيه الألف واللام؟

قيل: ذكروا أن الألف واللام ليستا للتعريف المجرد، بل مع ذلك هما بدل من الهمزة المحذوفة في (إله) فلذلك ساغ دخول حرف النداء فيه خاصة دون سائر الأسماء.

فصل

وللنداء حروف أخر لا بد من ذكرها وهي: هيا، وأيا، فهما والمذكورة للنداء للبعيد ومن يجري مجراه من نائم أو ساه، وإذا نودي بها غير البعيد وغير الساهي فإظهار القصد إلى ندائه وأن يلتفت إليه المنادى فيما يدعوه لأجله.

والرابع: أي، والخامس: الهمزة، وهما للقريب، و (واه) وهي للمندوب.

قال رحمه الله: (وإن وصفت المضموم بـ (ابن)، والابن بين علمين بنيت المنادى على ضمه ونصبت الابن فقلت: يا زيد بن أخينا؛ لأن صفة المضموم تنصب إذا كانت مضافة البتة، وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة للاستغاثة، كقول عمر رضي الله عنه: يا لله للمسلمين، بفتحها في الأول وكسرها في الثاني؛ فرقا بين المدعو والمدعو إليه.

والمنادى يرخم إذا كان مفردا علما زائدا على ثلاثة أحرف نحو: حارث، ومروان، ومنصور، تقول: يا جار، ويا مرو، ويا منص، [فإن كان في الاسم ثأنيث جاز أن يرخم وهو على ثلاثة أحرف]، وتقول في رجل اسمه ثُبَة: يا ثب أقبل).

الـشـرح: إنما فتح المنادى إذا وقع الابن صفة له مضافة إلى العلم إتباعا لحركة الأول حركة الثاني طلبا للتخفيف، وإنما اختص هذا بالتخفيف لأجل أنه ما من حد إلا وله اسم علم، وكذلك الكني، فكثر استعماله في النداء من باب التخفيف، ألا ترى أنهم رخموا الاسم في باب النداء، ولا يجوز الترخيم في غير النداء، والضم حركة ثقيلة فغيروها إلى الفتح لذلك، ولا يكون هذه الكثرة فيما لا يقع (الابن) بين علمين فتركوه على حاله، وكذلك الحكم في الوصف بابن وابنة في غير النداء بغير تنوين، وفي غير الوصف بالتنوين، تقول: يا فاطمة ابنة محمد بالفتح، ويا فاطمة ابنة رسول الله بالضم.

حكم الكني حكم الأعلام في ذلك تقول: يا محمد بن أبي بكر بالفتح.

والغرض بإلحاق (لام) الاستغاثة المنادى الإعلام في أول حال النداء أنه يناديه لأمر حزبه يستغيثه منه، وإنما يلحق المدعو المفتوحة؛ لأنه واقع موقع المضمر، وتلحق هذه اللام الجارة الضمائر مفتوحة كما في: له، ولك، ولها، فصار المنادى أولى بأن يفتح له من المدعو إليه لم يقع موقع المضمر.

(الترخيم)

أما الترخيم فهو: حذف يلحق آخر الكلمة من غير ثبوت علة الحذف، وإنما هو لأجل التخفيف من غير أن يقع إخلال ولبس في الكلمة، وهو على ضربين:

أحدها: أن يكون المحذوف في حكم الثابت بان يكون الحرف الذي قبل المحذوف باقيا على ما كان عليه من الحركة نحو: يا حار، ويا مرو، بكسر (الراء) وفتح (الواو) في: حارث، ومروان.

والثاني: أن يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه فيقال: يا حار، ويا مرو، بضم (الراء) و(الواو).

فإن قيل لم اعتبرت هذه الشروط في الترخيم؟

قيل: أما كونه مفردًا؛ فلأنه هو الاسم الذي حصل للنداء فيه تأثير البناء دون المضاف، والترخيم يختص النداء فلا بد من أن يكون فيما ظهر فيه تأثير النداء.

وأما كونه علمًا فلشهرته لا يخل به الحذف إخلال غيره من الأسماء.

وأما كونه زائدًا على ثلاثة أحرف فلئلا يخرج الكلمة عن أصول كلامهم مع أنه حذف غير قياسي.

وأما الثلاثي الذي ثالثه (تاء) التأنيث كـ (ثُبة) فإنما يجوز ترخيمه؛ لأن التأنيث شيء زائد فصار حكمه في الترخيم حكم ما زاد على ثلاثة أحرف، وأما قولهم: عاذل، وجاري فشاذ، وقيل: إنما يجوز ترخيمهما مع كونهما نكرتين لكثرة الاستعمال.

(نواصب الفعل المضارع)

قال رحمه الله: (والأربعة الباقية من السبعة هي النواصب للفعل المضارع، وهي (أن) كقولك: أرجو أن تعطيني، و (إذا) إذا كان جوابا مستأنفا نحو: أن يقول لك إنسان: أنا آتيك، فتقول له: إذا أكرمك، فإن وقعت حشوا وتعلق الفعل الواقع بعدها بشيء قبلها واعتمد عليه كانت لغوا كقولك: زيد إذا أكرمه).

الـشـرح: هذه الحروف الأربعة وهي الضرب الثاني مما ينصب من الحروف وهي عوامل بنفسها إلا أن ثلاثة منها وهي: (أن)، و (لن)، و (كي) تكون عاملة أبدا، وأما (إذا) فلها حالة تعمل فيها، وأخرى تلغى فيها، فأما الحالة التي تعمل فيها فهي ألا تكون داخلة على فعل يقتضيه ما قبلها، وإنما تتبين هذه الحالة بمعرفة الحالة التي تلغي فيها إذا دخلت على جزاء الشرط، أو خبر المبتدأ، أو يكون الفعل الذي دخلت عليه للحال، مثال ذلك: إن أتيتني إذا أكرمك، وأنا إذا أكرمك، بالرفع، وأما إذا كان الفعل للحال نحو إن تحدث بحديث فتقول له: إذا أظنك كاذبًا.

فصل: فأما معنى **(أن)** فهو أن يكون مع الفعل في معنى المصدر، فقولك: أرجو أن تعطيني، يعني: أرجو إعطاءك و **(لن)** معناها نفي المستقبل حتى قالوا: إنها لنفي (سيفعل).

قال الشيخ: (ينبغي أن تعلم أن النفي بها لا يكون للتأبيد لكنه يكون أشد وأبلغ منه بـ (لا)، واستدل بذلك استعمالهم إياها مع التقييد، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِيٓ﴾[يوسف:٨٠]

ولك أن تقول: ما المانع من أن يكون للتأبيد ويستعمل مع التقييد؟ ألا نرى أنك لو قرنتها بلفظة التأبيد لم يمنع من التقييد أيضا، مثاله قولك: لن أخرج أبدا حتى يأذن لي الأمير، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَآ﴾[المائدة:٢٤]، وهذا تقييد مع التأبيد.

وأما (كي) فللتعليل إذا قلت: جئت كي تعطيني، فقد جعلت الإعطاء علة للمجيء وغرضا فيه.

وأما (إذا) فلفظ صاحب الكتاب أنه جواب وجزاء، وأما كونه جوابا فإنك إذا قلت: إذا أكرمك جزاء على إتيانه. ويدخل الفعل بدخول هذه الحروف من احتمال الحال إلى خلوص الاستقبال.

قال رحمه الله: (وتضمر (أن) بعد ستة أحرف:

(حتى) كقولك: سرت حتى أدخلها، و (لام) كي كقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف:١٢]، و (لام) تأكيد النفي نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[الأنفال:٣٣]، و (واو) الجمع نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، تريد: لا تجمع بينهما، وكذلك كل موضع أردت فيه الجمع بين الفعلين ويسمى: واو الصرف.

و (أو) بمعنى (إلا أن)، كقولك: لألزمنك أو تعطيني حقي، و (الفاء) في جواب الأشياء الستة: الأمر، والنفي، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض.

فالأمر: ائتني فأكرمك.

والنهي: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه:٨١].

والنفي: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر:٣٦].

والتمني: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾ [النساء:٧٣].

والاستفهام: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣].

والعرض: ألا تنزل فتصيب خيرا.

وعلامة صحة الجواب بـ (الفاء) أن يكون المعنى: إن فعلت فعلت، فقولك: ائتني فأكرمك، بمعنى: إن أتيتني أكرمتك).

الشرح: إضمار (أن) عند هذه الحروف الستة واجب إلا عند (لام) كي فإنه يجوز إظهارها، ويجب إذا دخل الفعل (لا) كقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الحديد:٢٩].

وإنما وجب الإضمار؛ لأن هذه الحروف قائمة مقامها ونائبة منابها حتى إن منهم من يرى انتصاب الفعل بعدها بها دون أن يكون بإضمار (أن)، وإذا كان كذلك فثبت لزوم إضمارها.

وأما جواز الإظهار عند (لام) كي فيجوز أن يقال: لما كان معنى (اللام) معنى (كي)، و (كي) عامل بنفسها فلو لم يظهر في بعض الأحوال لخيل أنها عامل بنفسها، ولذلك لا يجوز إظهارها مع (لام) تأكيد النفي لعدم هذا التخيل.

وأما وجوب الإظهار فإنه لما اعترض بينها وبين معمولها (لا) حاجزا فقوي بالإظهار ليتجاوز عملها إلى معمولها.

أما (حتى) فهي الجارة، والحرف إذ لم يختص لقبيل واحد فإنه لا يستحق العمل، فلما كانت عاملة في الأسماء لم يجز أن تكون عاملة في الأفعال بنفسها فأضمر بعدها (أن) التي مع الفعل بمنزلة المصدر ليصح دخولها، وللفعل بعدها حالتان: إحداهما: مستقبل أو في حكمه وهو منصوب.

والثانية: حال أو في حكمها فهو مرفوع.

تقول: سرت حتى أدخلها، إذ كان الدخول منتظرًا أو مقتضيًا إلا إنه في حكم المستقبل من حيث إنه كان في وقت السير الذي حصل لأجله كان مترقبا.

وأما مثال الحال أو في حكمه قولهم: مرض حتى لا يرجونه، وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، وفي حكم الحال قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤] في قراءة الرفع، أي: وزلزلوا حتى الحال هكذا.

وأما (لام) كي فإنها تضمر معها (أن) لمثل العلة التي ذكرنا في (حتى)؛ لأنها (لام) جارة فلا تدخل الفعل إلا بعد أن يصير إلى تأويل الاسم، ولا يصير كذلك إلا بإضمار (أن)، قال الله تعالى: ﴿مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[يوسف:٧٣]، وهذا الحكم في (لام) التأكيد للنفي، قال الله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[النساء:١٣٧].

وأما (الواو) فهي في الأصل العاطفة التي معناها: الجمع بين الشيئين، ونصب الفعل بعدها بإضمار (أن) قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢].

قال الشيخ: (للناس حاجة إلى نهي المخاطب عن كل واحد من الفعلين، وإلى نهيه عن الجمع بينهما، واللفظ إذا ترك على ظاهره لم يحتمل إلا النهي عنهما جمعا ولم

يحتمل إرادة النهي عن الجمع بينهما، فلما كان كذلك توصلوا إلى الدلالة عليه بتغيير اللفظ عن ظاهره وتقدير حكم يوجب ذلك: وهو أن تخيلوا في الأول: معنى المصدر حتى وجب إضمار (أن) في الثاني ليكون عطف اسم على اسم، وذلك ما قاله النحويون من أن التقدير: لا يكن منك أكل السمك وأن تشرب اللبن).

وأما (أو) فمعناه أنك جعلت الفعل قبلها ممتدا إلى أن يكون الفعل بعدها قال الله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [آل عمران:١٢٨].

قالوا: (معناه إلى أن يتوب عليهم فتفرح بحالهم أو يعذبهم فتشفى بهم).

وأما (الفاء) في جواب الأشياء الستة فتفيد أنك جعلت الفعل الواقع بعدها جزاء لما قبلها في المتن، مثاله وتقديره مذكور.

فإن قيل: ما الفرق بين الاستفهام و العرض؟

قيل: العرض صورته استفهام إلا أنه ليس إياه على الحقيقة، إنما يقصد القائل ترغيب المخاطب في الأمر الذي يذكره وإرادة أن يبين ما له في نفسه.

(جزم الفعل المضارع)

قال رحمه الله: (والضرب الثالث من الحروف ما يجزم فقط وهي خمسة: لم، ولما، و (لا) في النهي، واللام في الأمر، و (إن) في الشرط والجزاء نحو: إن تكرمني أكرمك، وفيه وجوه:

أحدها: أن يكون الشرط والجزاء مجزومين كما ذكرنا.

والثاني: في أن يكون الجزاء غير مجزوم وذلك إذا كان بالفاء نحو: غن تأتني فأنت مكرم، أو بـ (إذا) نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم:٣٦].

فائدته: فائدة (الفاء) إذا قلت: فهم يقنطون، أو يكون ماضيا نحو: إن تكرمني أكرمتك.

والوجه الثالث: أن لا يكون فيهما جزم وذلك إذا كانا ماضيين نحو: إن خرجت خرجت.

والرابع: أن يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فيجوز الجزم وتركه كقولك: (إن أتيتني أكرمك وأكرمك، ولا يجوز ترك الجزم في الشرط إذا كان مضارعا).

الـشـرح: الحروف الجازمة مختصة بالأفعال لا مدخل لها في الأسماء، ولذلك جعلت علامات لها لاختصاصها، كما كانت الحروف الجارة علامات للأسماء لاختصاصها بها.

أما (لم) و (لما) فيشتركان في النفي، وقلب معنى المضارع إلى الماضي، إلا أن بينهما فرقا وهو أن (لم يفعل) نفي (فعل)، و (لما فعل) نفي (قد فعل)، أعني أن (لما) نفي لما يتوقع وجوده.

ولـ (لما) وجه آخر لا يكون فيه من هذا الباب وهي أن تكون في حكم اسم من أسماء الزمان منصوب بالظرفية، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي﴾ [القصص:٢٢] فيجب أن يكون الفعلان في وقت واحد؛ لأن هذا حكم الظرفية، كما أن توجه موسى وقوله كانا في وقت واحد.

وأما (لا) في النهي فإنها لنهي المخاطب والغائب كقولك: لا تفعل، ولا يضرب زيد.

وأما (اللام) فإنها لام الغائب، وقد جاء في أمر المخاطب نحو: لتخرج يا زيد، ورُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قَرَأَ: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [يونس: ٥٨]، بِالتَّاءِ " والله أعلم(١).

وأصلها الكسر فإن دخل عليها (الفاء) و (الواو) فالأحسن السكون وجاز الكسر، وإنما قلنا السكون أحسن؛ لأن الأصل في بناء الحروف السكون، فأما إذا وقع في الكلمة ابتداء لزم التحريك، فإذا تقدمها شيء عاد إلى أصله من السكون لاستغنائك عن تحريكها بتحريك غيرها.

قال أبو الفتح عثمان بن جني: (وقراءة الكسائي ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ [الحج: ٢٩] – يعني بسكون اللام – مردودة، قال: لأن (ثم) حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليها) وإذا أمكنك الوقوف لزمك الابتداء بالساكن وهذا غير جائز بالإجماع(٢).

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ١٢٣، رقم ٢١١٧٥).

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قرأ: (فبذلك فلتفرحوا) وهي قراءة يزيد بن القعقاع. قال هارون في حرف أُبَيّ: (فافرحوا). قال أبو جعفر: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم، كما أن مع النهي حرفا إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناءً بمخاطبته، وربما جاءوا به على الأصل منه فبذلك فلتفرحوا. [انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥١]

(٢) قال أحمد: اتفقوا على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء في جميع القرآن.

واختلفوا إذا كان قبلها ثم.

فقرأ أبو عمرو: (ثُمّ لِيقضوا تفثهم)، (ثُمّ لِيقطع) بكسر اللام مع ثم وحدها. (وَلْيُوفوا) ساكنة اللام، (فَلْيَنْظر) بالإسكان.

واختلف عن نافع، فروى أبو بكر بن أبي أويس وورش عنه: (ثم لِيقضوا)، (ثم لِيقطع) بكسر اللامين مثل أبي عمرو.

وروى المسيبي وإسماعيل بن جعفر وقالون وابن جماز وإسماعيل بن أبي أويس مثل حمزة بإسكان اللامين.

قيل: ويجوز حذفها في ضرورة الشعر، قال أبو الفتح: (أنشد أبو زيد[١]: [الطويل]

=

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي بإسكان اللامين في الحرفين جميعًا، وقال القوّاس عن أصحابه عن ابن كثير: (ثم لِيَقْضوا) كسرًا، وقال البزي: اللام مدرجة.

وقرأ ابن عامر بتسكين لام الأمر فيما كان قبله واو أو فاء أو ثم في كل القرآن، إلا في خمسة مواضع كلها في الحج: (ثم لِيقضوا) (ثم لِيقطع) (فلِينظر) (ولِيوفوا نذورهم) (ولِيطوفوا) بكسر اللام وسائر ذلك بالإسكان.

قال أبو علي: حجة من أسكن لام الأمر، إذا كان قبلها واو أو فاء: أن الواو والفاء، لَمّا كان كل واحد منهما حرفًا مفردًا، ولم يجز أن تُفْصل من الكلمة التي دخلت عليها، فتُفْصل منها بالوقف عليها أشبهت الكلمة التي أحدها فيه المتصل نحو: كتف وشَكِس. فكما أن هذا النحو من الأسماء والأفعال يخفف في كلامهم بالتسكين، كذلك أسكنت اللام بعد هذين الحرفين.

وما يدل على أن الحرف إذا لم ينفصل مما دخل عليه تَنَزَّل منزلة جزء من الكلمة قولهم: هؤلاء الضاربوه والضاربوك، فحذفوا النون التي تلحق للجميع، لما كانت النون حرفًا لا ينفصل من الكلمة، وعلامة الضمير كذلك، فلم يجتمعا. وكذلك حرف اللين الذي للنُّدبة، عاقب التنوين من حيث كان حرفًا لا ينفصل، كما كانت النون كذلك. وكما تنزلت هذه الحروف منزلة ما هو من الكلمة من حيث لم تنفصل منها، تنزلت الواو والهاء، منزلتهما، فحسن تخفيف الحرف بعدها، كما خفف نحو: كتف وسَبُع. وليس كذلك ثم، لأنها على أكثر من حرف، فتفصل من الكلمة ويوقف عليها، فلم تجعلها بمنزلة الواو والفاء لمفارقتهما لهما فيما ذكرنا. [الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٧٦]

(١) **البيت لعمران بن حطان** في المسائل البغداديات، ص ٤٦٩ (نقلاً عن محقق كتاب سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠ (الحاشية))؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٠.

المعنى: تغدو غير قادر على الحراك والسمع، حتى يناديك الداعي فتسمعه.

الإعراب: "فتضحي": الفاء: بحسب ما قبلها، "تضحي": فعل مضارع ناقص مرفوع بضّمة مقدّرة على الياء للثقل، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره "أنت". "صريعًا": خبر "تضحي" منصوب بالفتحة. "لا": حرف نفي. "تقوم": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره "أنت". "لحاجة": جار ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. "ولا": الواو: حرف عطف. "لا": حرف لتوكيد النفي. "تسمع": فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره "أنت". "الداعي": مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الياء للثقل. "ويسمعك": الواو: للاستئناف، "يسمع": فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة للضرورة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. "من": اسم موصول

فَتُضْحِي صَرِيعًا ما تُجِيبُ لِدعْوَةٍ ولا تسمَعُ الداعي ويُسْمِعكَ مَن دَعَا

أي: وليسمعك.

قيل في قراءة زيد بن علي[١]: (تؤمنوا بالله ورسوله وتجاهدوا) [الصف:١١]: إنما بإضمار (لام) الأمر، فإذا كان هذا سائغا في قراءة زيد بن علي فالقياس أن يسوغ في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة:٢٣٣]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة:٢٢٨] فيقدر (لام) الأمر محذوفًا في الآيتين، وإذا كان مقدرًا خرج الفعل من أن يكون إخبارا فلا يضطر المرء إلى أن يقول: إنه إخبار في معنى الأمر.

فصل

وكما تدخل هذه (اللام) على فعل الغائب المبني للفاعل فكذلك يؤمر بها المخاطب، والمفعول، والمتكلم المفعول كقولك: لتضرب يا زيد، لأضرب، وإنما يكون المخاطب أو المتكلم يؤمران بها كما يؤمر به الغائب؛ لأنك تطلب إيقاع الفعل في المعنى من غير المخاطب والمتكلم، فصار معناها واحدا، وقد جاء في غير المجهول: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت:١٢].

ويكون لفظ الأمر بمعنى الدعاء نحو قوله تعالى حكاية عن أهل النار: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧].

وقد يكون بمعنى التهديد كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩].

=

مبني على محل رفع فاعل. "دعا": فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره "هو".

وجملة "تضحي": بحسب الفاء. وجملة "لا تقوم": في محل نصب خبر ثانٍ، أو بدل منه، وعطف عليها جملة "لا تسمع". وجملة "يسمعك من دعا": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "دعا": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "ويسمعك" حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة أو المقدّرة.

(١) انظر: تفسير أبي السعود ٣٢٥/٥.

وقد يكون بمعنى التعجب: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [الأعراف:١٩٤].

والشرط والجزاء: أمران حادثان أو في حكم الحادث يتعلق حدوث أحدهما بحدوث الآخر، ولذلك قولنا في (إن) الشرطية أنها تجعل الماضي مستقبلا في المعنى كما أن (لم) تجعل المستقبل ماضيا في المعنى.

وقولنا: (في حكم الحادث) احتراز عن النفيين علق أحدهما بالآخر نحو: إن لم تخرج خرجت، أو بالعكس.

وإذا عرفت معنى الشرط والجزاء فينبغي أن تعلم أنهما إن كانا فعلين فلا يخلو من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما ماضيًا والآخر مستقبلاً.

فإن كانا مضارعين فلا شك في كونهما مجزومين، أو كانا ماضيين فلا شك في كونهما غير مجزومين؛ لأنهما ليسا بمحل للإعراب، وإن كان أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا، فانظر، فإن كان المضارع شرطا وجب الجزم فيه، وإن كان جزاء جاز الجزم وتركه؛ لأنه بعد عن عامله وهو أضعف العوامل عملا وهو السكون.

فإن قيل: كيف تكون أضعف العوامل مع أنها تجزم فعلين؟

قيل: الشرط والجزاء جملتان بمنزلة واحدة في إفادة كلام يحسن السكوت عليه، فعملها على الفعلين بمنزلة عمل أيضا، فلا يعد ذلك قوة في العامل على أنها لا تخرج من أن تكون عاملة عملها السكون، والسكون يوجد في الكلام من غير عامل لفظي ولا معنوي، فصار تأثير عملها كعدم تأثير العامل، كـ (القاضي) حالة الرفع والجر، والكلم التي يوقف عليها، وأيضا فلو كان حكم السكون في القوة مثل الحركة لما كان الفعل أنقص درجة في إعرابه من الاسم؛ لأن الفعل معرب بوجوه ثلاثة من الإعراب كما أن الاسم كذلك، وهو أظهر من أن يخفى على أحد.

فإن قيل: ما فائدة (الفاء) في جواب الشرط؟

قيل: للتوصل إلى المجازاة بالجمل الابتدائية التي أتيت بها جزاء للشرط لما بقيت جزاء الشرط، ولو جئت بها وأدخلتها على فعل كان يصح أن يجعل جزاء بغير (الفاء) انقلب الجزاء جملة ابتدائية بدخولها عليه.

مثال الأول: إن دخلت الدار أنت طالق، فالطلاق في الحال واقع قبل الدخول الدار؛ لأن قولك: (أنت طالق) كلام مبتدأ غير متعلق بشرط، وقوله: إن دخلت الدار، لغو، حيث لم يدخل عليه الحرف الرابط للجزاء بالشرط، واستفتيت فقهاء العصر فأفتوا بموقفي هذا.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[المائدة:٩٥] قالوا: التقدير فهو ينتقم: فهو ينتقم، وقال: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾[الجن:١٣] التقدير: فهو لا يخاف، ولأنه لو لم يقدر. مبتدأ لما احتيج إلى (الفاء) الرابطة، إلا أن محل الجزاء غير المجزوم وحكمه فيما عطف عليه بالفاء والواو وحكم الجزاء المضارع للشرط الماضي في جواز الجزم وتركه، قال الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴿١٠﴾﴾[الفرقان:١٠]

قرئ بالرفع والجزم، وقال: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠] وقرئ: (وأكون).

قال: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [الأعراف:١٨٦] قرئ على الوجهين.

فإن قيل: لم جاز إدخال (إذا) على الجزاء؟

قيل: لما فيها من المفاجأة فتشابه (الفاء)؛ لأن الفاء للتعقيب، والمفاجأة والتعقيب من واد واحد، قال: ﴿وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [التوبة:٥٨] يعني: أنهم يظهرون السخط عقيب عدم الإعطاء.

و (إن) إذا وقع بعدها الاسم فعلى إضمار فعل يفسره الظاهر، نحو قوله: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء:١٧٦]، ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء:١٢٨].

(إضمار الشرط)

قال رحمه الله: (ويضمر الشرط في جواب الأشياء التي تجاب بـ (الفاء) إلا في النفي، تقول: ائتني أكرمك، المعنى: فإنك إن تأتني أكرمك، وكذا تقول في الاستفهام: أين بيتك أزرك، وفي النهي: لا تفعل يكن خيرا لك، وفي التمني والعرض: ليته عندنا يحدثنا، وألا تنزل تصبْ خيرًا).

الشرح: إضمار الشرط في هذه المواضع لمعنى يوجبه وهو: أن المضارع ينجزم بعدها، فلا يجوز أن يكون الظاهر مؤثرا في جزمه؛ لأن قولك: ائتني أكرمك، لو لم يكن الشرط مضمرا فمعناه: (آمرك بالإتيان أكرمك، و (أكرمك) لا يكون جزاء لـ(آمر)، وكذلك الباقي، فلذلك قدرنا الشرط مضمرا كي يصح معنى المجازاة، فيكون المعنى: ائتني فإن تأتني أكرمك، ولا يحتاج إلى إظهاره لدلالة هذه الظواهر عليه، ولهذا لو لم يكن في الأول أن يكون سببًا في وجود الثاني لم يجز أن يكون مجزومًا.

وبيانه لو قلت: ائتني برجل يحسن الكتابة، لم يجز إلا الرفع؛ لأن الإتيان بالرجل لا يكون سببا في أن يحسن الكتابة.

حتى إن في المتأخرين من يضعف قول الفراء: أن ﴿يَغْفِرْ﴾ [الصف:١٢] مجزوم بـ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ [الصف:١٠]، لأن مجرد الدلالة على التجارة لا يكون سببا في غفران الذنوب ما لم يكن من جهتهم القبول والعمل بما دلهم عليه، ولهذا مال أبو إسحاق الزجاج إلى أن يكون ﴿يَغْفِرْ﴾ مجزومًا بـ ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ لأنه بمعنى: آمنوا، وقرأ ابن مسعود: (آمنوا) [الصف:١١]، وإن كان أبو سعيد رجح قول الفراء على قول الزجاج لوجه ذكره في (شرح الكتاب).

وينبغي أن يكون تقدير الشرط موافقا للظاهر الذي دل عليه، فلا يجوز أن تقدر في مثل قولك: لا تدن من الأسد فيأكلك، أمرا ثابتا فتحذف (الفاء) وتجزم الفعل على تقدير: لا تدن من الأسد فيأكلك؛ لأن النفي لا يد على الإثبات، ولهذا امتنع تقدير الشرط في النفي فاستثناه لأداءه إلى فساد المعنى، وذلك لو قلت في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[فاطر:٣٦] إن المقدر: فإن لم يقض عليهم يموتوا، لظهر استحالته.

فصل

وإن لم يُضمر الشرط يجيء الفعل بعدها مرفوعًا، وارتفاعه على أحد ثلاثة أشياء: على الصفة، وعلى الحال، وعلى القطع.

مثال الصفة قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣]؛ أي: مطهرة، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم:٥-٦] بالرفع أي: وارثا.

ومثال الحال: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣] فيمن قرأ مرفوعًا، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦] بالرفع أي: مستكثرا.

ومثال القطع بيت الكتاب، قال[1]: [البسيط]

وَقَــالَ رَائِــدُهُمْ أَرْسُــوا نُزَاوِلُهَــا وَكُــلُّ حَتْـفِ امْـرِيءٍ يَجْـرِي بِمِقْـدَار

كأنه قيل: لماذا ترسوا؟ فقال: نزاولها.

والقطع جائز أيضا فيما يكون منصوبا بإضمار (أن).

---

(١) **البيت للأخطل** في خزانة الأدب ٩/ ٨٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧ أو الكتاب ٣/ ٩٦؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

الإعراب: "وقالَ": الواو: بحسب ما قبلها، و"قال": فعل ماض مبني على الفتح. "رائدُهم": فاعل مرفوع، و"هم": ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه "أرْسوا": فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. "نُزاولها": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، و"ها": ضمير فصل مبني في محل نصب مفعول به. "فكل": الفاء استئنافية، و"كل": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. "حَتْفِ": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "امرئ": مضاف إليه مجرور. "يجري": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. "بمقدار": جار ومجرور متعلقان بـ"يجري".

وجملة "قال رائدهم": بحسب الفاء. وجملة "أَرْسوا": مقول القول، محلها النصب. وجملة "نزاولها": حالية محلّها النصب، أو استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "كل حتف يجري": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "يجري": خبر المبتدأ "كلُّ" محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع "نُزاولُها" على القطع والاستئناف.

(حروف الجر)

قال رحمه الله: (الضرب الرابع من عوامل الحروف ما يجر فقط، وهي سبعة عشر حرفا: (الباء) وأصله الإلصاق نحو: كتبت بالقلم، ومررت بزيد، و (اللام) وأصله الملك نحو: المال لزيد، و (من) وأصله لابتداء الغاية نحو: خرجت من البصرة إلى الكوفة، و(في) وأصله الوعاء نحو: زيد في الدار، و (رب) للتقليل نحو: رب رجل رأيته، ويضمر بعد (الواو) كقول رؤبة[١]:

وَقَـاتِمِ الأعْمَـاقِ خَـاوِي الْمُخْتَـرَقْ

مُشْــتَبِهِ الأعْــلامِ لَمَّــاعِ الخَفَــقْ

وحتى كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥] وفيه ثلاثة أوجه: الجر بمعنى (إلى)، والعطف، والابتداء، تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، أي: إلى رأسها، وحتى رأسها، أي: ورأسها، وحتى رأسها، على الابتداء التقدير: حتى رأسها مأكول، قال جرير[٢]: [الطويل]

---

(١) **الرجز لرؤبة** في ديوانه ص ١٠٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٥؛ والأغاني ١٠/ ١٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والدرر ٤/ ١٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤، ٧٨٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨.

اللغة: القاتم: المغبّر. الخاوي: الخالي. المخترق: مهبّ الريح. الأعماق. أطراف المفاوز.

المعنى: يقول إنّه اجتاز مفازات خالية ومضلّة. يريد أن يقول إنّه شجاع.

الإعراب: "وقاتم": الواو: واو "رُبَّ"، حرف جرّ شبيه بالزائد، و"قاتم": اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. "الأعماق": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "خاوي": نعت "قاتم" مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل، وهو مضاف. "المخترق": مضاف إليه مجرور بالكسرة، وخبر المبتدأ جملة فعلية في بيت لاحق.

والشاهد فيه قوله: "وقاتم"، والتقدير: وربّ قاتم.

(٢) **البيت لجرير** في ديوانه ص ١٤٣؛ والأزهية ص ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩؛ والدرر ٤/ ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧؛ واللمع ص ١٦٣؛ والمقاصد النحوية

فَمَـا زَالَـتِ الْقَتْلَـى تَمُـجُّ دِمَاءَهَـا بِدِجْلَـةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

وتفيد في الأحوال كلها: أن ما بعدها غاية ونهاية).

الـشـرح: حروف الجر سميت مع مجروراتها ظروفا؛ لأنها وسائط بين الأفعال وبين الأسماء، موصولة معاني الأفعال إلى الأسماء في اصطلاح النحويين، وهي ثلاثة أقسام:

قسم منها يلزم كونها حرفًا وهي تسعة: الباء، واللام، ومن، وفي، وإلى، وحتى، وواو القسم، وتاؤه، ورب.

وقسم يكون حرفًا واسمًا وهو خمسة: على، وعن، والكاف، ومذ، ومنذ.

والثالث يكون حرفا وفعلا وهو ثلاثة: عدا، وخلا، وحاشا.

ثم تعلم الآن معانيها:

=

٤/ ٣٨٦؛ وللأخطل في الحيوان ٥/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٦٧؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥٧ (شكل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤.

اللغة: تمجّ: ترمي وتلفظ. دجلة: نهر معروف في شمال سوريا والعراق. أشكل: صار أحمر.

المعنى: لشدّة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمرًا لكثرة الدماء المنصبّة فيه.

الإعراب: "فما": الفاء: استئنافية، "ما": نافية. "زالت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. "القتلى": اسم "ما زالت" مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. "تمجّ": فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. "دماءها": مفعول به منصوب بالفتحة، و"ها": ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. "بدجلة": جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ "تمجّ". "حتى ماء": "حتى": حرف ابتداء، "ماء": مبتدأ مرفوع بالضمّة. "دجلة": مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. "أشكل": خبر (ماء) مرفوع بالضمّة.

جملة "فما زالت القتلى تمجّ": استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "تمجّ": في محلّ نصب خبر لما زالت". وجملة "ماء دجلة أشكل": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "حتى ماءُ" حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء، يُستأنف بعدها الكلام بجملة اسميّة. وقد أفادت "حتى" الابتدائية، في هذا الموضع، معنى التعظيم والمبالغة.

أما (الباء) فهي في الأصل الإلصاق تقول: به داء، أي: التصق به، ثم تشعبت إلى معان: الاستعانة نحو: بالله لأفعلن، ولتأكيد النفي نحو: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾[البقرة:٧٤]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾ [فصلت:٤٦]، وللتسبيب نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران:١٨٢]، وبمعنى (في) نحو: ما بالدار أحد، وزائدة في المرفوع نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾ [النساء:٧٩]، وفي المنصوب نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، ونحو قول أبي ذؤيب[1]: [الطويل]

شَـرِبْنَ بمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَرَفَّعَـتْ مَتَـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ

وقيل يعني: من ماء البحر، والله أعلم، وللمبادلة نحو: هذا بذاك.

أما (اللام) وأصله الاختصاص، وهذا شامل لجميع استعماله نحو: المال لزيد، فهو اختصاص، والجل للفرس، وكذلك هو ابن له، وأخ له، وقد تكون مقوية للفعل في إيصال معناه إلى المفعول إذا تقدم نحو قوله: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الأعراف:١٥٤]، وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾[يوسف:٤٣]، وقد يكون للتعليل نحو: جئتك لتكرمني، ولمحبتي لك، وقد يكون لتأكيد النفي نحو: ما كنت لأفعل كذا، وقد يكون مزيدة في نحو قوله: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[النمل:٧٢] المعنى: ردفكم.

---

(١) **البيت لأبي ذؤيب الهذليّ** يصف السّحاب.

و (ترفّعت): تصاعدت وتباعدت. و (مَتَى) حرف جرّ بمعنى (من) وهي لغة هذيل. و (لجج): جمع لُجَّة؛ وهي: معظم الماء. و (نئيج): صوتٌ عال.

والمعنى: إنّ السّحب شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لججه الخضر الغزيرة، ولها في تلك الحالة صوتٌ عال، ثمّ تباعدت عنه.

والشّاهد فيه: (بماء البحر) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من)، أي: شَرِبْنَ من ماء البحر.

يُنظر هذا البيت في: ديوان الهذليّين ٥١/١، ورواية البيت كما في الدّيوان:

تَرَوَّتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ... عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢١٥/٣، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٥، والخصائص ٨٥/٢، والأزهيّة ٢٨٤، وأمالي ابن الشّجريّ ٦١٣/٢، وعمدة شرح الحافظ ٢٦٨/١، ورصف المباني ٢٢٨، والجنى الدّاني ٤٣، والمغني ١٤٢، والهمع ١٥٩/٤.

وأما (من) فتكون لابتداء الغاية نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان:٤٨]، وللتبعيض نحو قوله: ﴿أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [البقرة:٢٥٤]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة:١٠٣]، وقيل في قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النور:٣٠] إنها للتبعيض، وذلك لأنهم لم ينهوا عن النظر إلى جميع ما خلق الله تعالى ولكن عما حرمه الله.

وأما مثال كونها للبيان ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، وأما كونها زائدة لتأكيد النفي نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٌ﴾ [المائدة:١٩]، والأخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف:٣١].

وأما (إلى) فمعناها انتهاء الغاية، وقد يدخل الحد في المحدود وقد لا يدخل، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة:٦] على اختلاف فيه، ومثال الثاني: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، قال الشيخ: (ويقال إنها تكون بمعنى (مع)، وقالوا في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢] المعنى: مع)، وبعضهم أنكروا ذلك وضمنوا الفعل معنى يتعدى بـ (إلى) في موضع يوهم أن تكون بمعنى (مع)، مثاله في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٥٢]؛ أي: من يضم نصرته إياي إلى نصرة الله، و ﴿إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ وَإِنَّ﴾ [ص:٢٤] و ﴿إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢]؛ أي: ضاما إلى نعاجه، وضامين إلى أموالكم.

وأما (في) معناها: التضمن، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ﴾ [الكهف:٧١]، وزيد في الدار، والأنعام في المرعى، ولا يقضي أبدا أن يكون الشيء محيطا بالشيء حتى يكون ظرفا له، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١].

ولا إحاطة ثم، ومن يجعل بمعنى (على) فلنظره إلى الظاهر، قال الشيخ والمحققون على (أنها باقية على أصلها)، وذلك؛ لأن المصلوب يتضمنه الجذع كما أن المرعى يتضمن الأنعام.

وأما (رب) فإنها تقتضي أحكاما تختص بها دون سائر حروف الجر.

أحدها: أنها لا تدخل إلا على نكرة، حتى لو كان علما صار بدخولها نكرة.

والثاني أنها تكون أبدا في صدر الكلام؛ لأنها نقيضة (كم) في المعنى فكما أنها تكون في صدر الكلام فكذلك الحكم فيها حملا للنقيض على النقيض، وقد ذكرناه.

والثالث: أنها تضمر بعد (الواو) كما في المتن.

قال الشيخ: (ومعناها في التقليل: أنك قصدت أن يقول المخاطب مثلا: لا تنكر أن أكون قد لقيت رجلا واحدا من الرجال، ثم لا بد فيما دخلت عليه من جملة تقع صفة له؛ لأنه لا تحصل الفائدة بدونها).

وأما (حتى) فوجوهها الثلاثة مذكورة في المتن، وأما كونها جارة فهو بمعنى (إلى) إلا أنها أصل و (حتى) فرع عليها، ولذلك لا يدخل على الضمير فلا يقال: حتاه، كما يقال: إليه، وأيضا فإنها تستدعي الشيء غاية في نفسه و (إلى) تجعله غاية، تقول: إلى الثلث، وإلى النصف.

والثالث: أنها تدخل على شيء ينتهي به المذكور، أو ينتهي عنده، فبالرأس تنتهي السمكة، وعند الصباح تنتهي الليلة.

وأما في العطف فلها فيه شرط أيضا وهو: أن يكون المعطوف من جملة المعطوف عليه نحو قولك: قدم الحاج حتى المشاة، ولا يجوز: حتى الإبل، ثم إنها تكون فيه إما للتعظيم أو للتحقير، للتعظيم: مات الصالحون حتى الأنبياء، وللتحقير ما ذكرت آنفا: حتى المشاة.

وأما كونها حرفا يبدأ الكلام بعده فإن خبر المبتدأ محذوف في مسألة السمكة، ولا يجوز ذلك في كل شيء لو قلت: ضربت زيدا حتى عمرو، على أنك تريد: حتى عمرو مضروب فلا يجوز بل يجب أن يثبت الخبر كما في بيت جرير.

قيل: (إذا كان مما ينتهي عنده الشيء فلا يجوز فيه سوى الجر، وإذا كان مما ينتهي به فيجوز الجر والعطف).

وقيل في مسألتي السمكة والبارحة: إنه أكل الرأس، وسهر الصباح.

قال رحمه الله: (و (واو) القسم و (تاؤه) نحو: والله، وتالله، وأما (الباء) في: حلفت بالله، فهو مثل (الباء) في: مررت بزيد، وهو الأصل، و (الواو) بدل منه، ولا يستعمل (الواو) مع فعل القسم، فلا يقال: حلفت والله، وكذا إذا كان المقسم به ضميرًا لم يستعمل (الواو)، ويقال: يا إلهي بك لأنصرن دينك، ولا يقال: وكَ، و (التاء) بدل من (الواو)، ولا يكون في غير اسم الله فلا يقال: ترب الكعبة، كما يقال: ورب الكعبة.

و **(عن)** ومعناها: التعدي كقولك: رميت عن القوس.

و **(على)** للاستعلاء، كقولك: وجب المال على زيد.

و **(الكاف)** للتشبيه نحو: زيد كعمرو.

و **(مذ)** و **(منذ)** يجران ما بعدهما بمعنى: ابتداء الغاية، فيقال: ما رأيته مذ يوم الجمعة بهذا المعنى، وبمعنى آخر وهو أن يراد الأمد كله نحو: ما رأيته مذ يومان، تريد أمد ذلك يومان.

و **(حاشا)** في الاستثناء، و **(خلا)** و **(عدا)** إذا جررت بهما.

فهذا هو القول في العوامل من الحروف وهي بأجمعها سبعة وثلاثون حرفا).

(حروف القسم)

الشرح: الأصل في حروف القسم: (الباء) لدخوله على المظهر والمضمر، و(الواو) بدل منه وتدخل على الظاهر دون المضمر، و (التاء) بدل من الواو لأنها لا تدخل غير (الله).

وإنما لا يستعمل (الواو) مع فعل القسم لكيلا يبطل الغرض في إبداله من (الباء)، وذلك أنهم لما كان قولهم: حلفت بالله، محتملا للإنشاء والإخبار عن اليمين المتقدمة جاءوا بـ (الواو) بدلا منه لكي يخلص الكلام لعقد اليمين دون احتمال الإخبار، وفي استعمال فعل القسم معه إعادة الاحتمال وفيه نقض الغرض.

وإنما لم يستعمل (الواو) مع الضمير لكي لا يستعمل الفرع استعمال الأصل، ويقولون أيضا: لأن الضمائر تعيد الأشياء إلى أصولها. ويستشهدون بلام الجر الداخلة مكسورة على الأسماء الظاهرة مفتوحة على المضمر نحو: المال له، على ما عرف في الحروف أن بناءها على الوقف، فإذا احتيج إلى الحركة بنيت على الفتح لخفته.

والقسم يقتضي جوابا وهو المقصود منه، ولا بد من أن يكون في جوابه (إن) و(اللام) في الإثبات و (ما) و (لا) في النفي، وقالوا في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١] إن (اللام) مقدرة فيه، فمعناه: لقد أفلح، وقد يحذف (ما) و (لا) عند المضارع ويرادان نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف:٨٥].

وأما اختصاص اسم الله بدخول (تاء) القسم عليه فلما ذكرنا في باب النداء من أن هذا الاسم مفارق لغيره بأحكام جمة.

وأما حد القسم وحقيقته: هو جملة فعلية أو اسمية يؤكد بها جملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله، وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ويمين الله، وأيمن الله، وأمانة الله، وعلى عهد الله لأفعلن، أو لا أفعل.

ومن شأن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء، ويجوز حذف الثانية ها هنا لدلالته كما يجوز هناك، فالجملة المؤكد بها هي القسم، والمؤكد هي المقسم عليها، والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به.

(بقية حروف الجر)

وأما (عن) فمعناها أبدا المجاوزة عن الشيء والتعدي، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[النور:٦٣]؛ أي: يتباعدون عنه، على تضمن البعد، ويكون اسمًا لجهة في قول الشاعر(١): [الكامل]

وَلَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مرة وَأَمَامِي

بدليل إدخال (من) عليها.

وأما (على) فللاستعلاء، وأما ما مثل به في المتن من قوله: وجب المال على زيد، فمجاز، ومثالها في الحقيقة: زيد على السطح، وأما قولهم: تبحر في الأدب على صغر سنه، فيكون فيه بمعنى (مع).

---

(١) **البيت لقطري بن الفجاءة** في ديوانه ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، ١٦٠؛ والدرر ٢/ ٢٦٩، ٤/ ١٨٥؛ وشرح أنَّ تصريح ٢/ ١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٥؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٨؛ ومغنى اللبيب ١/ ١٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٦، ٢/ ٣٦.

اللغة: الدريئة: حلقة يُتعلَّم عليها الطعن، أوما يستتر به الصائد ليخدع الصيد.

المعنى: يقول: إنّه أصبح هدفًا لسهام الأعداء ونبالهم تترامى عليه من كلّ جانب. أو إنّ أصحابه يتّخذونه ترسًا ليردّ عنهم سهام الأعداء ونبالهم التي تنهال عليهم مِنْ كلّ جانب.

الإعراب: "فلقد": الفاء بحسب ما قبلها، "لقد": اللام واقعة في جواب قسم محذوف، "قد": حرف تحقيق. "أراني": فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا" "للرماح": جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "دريئة". "دريئة": مفعول به ثانٍ. "من عن": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لِ "دريئة"، وهو مضاف. "يميني": مضاف إليه، وهو مضاف، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. "تارة": ظرف زمان متعلّق بالفعل المحذوف. "وأمامي": الواو حرف عطف، "أمامي": معطوف على "يميني".

وجملة القسم المحذوفة بحسب ما قبلها. وجملة: "لقد أراني": جواب القسم لا محل لها من الإعراب. والجملة المحذوفة "تجئني": في محل نصب نعت لـ"دريئة".

والشاهد فيه قوله: "مِنْ عن يميني" حيث وردت "عن" اسمًا مجرورًا بمعنى "جانب".

ويكون اسمًا في قول الشاعر[1]: [الطويل]

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَل

البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٤؛ والأزهية ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤/ ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٢؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح الأشمونى ٢/ ٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧؛ والكتاب ٤/ ٢٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٠٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢؛ والمقتضب ٣/ ٥٣؛ والمقرب ١/ ١٩٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

اللغة: الظمء: ما بين الشربين. تصلّ: تصوّت. القيض: قشرة البيضة العليا. الزيزاء: موضع. المجهل: القفر الخالي من الأعلام.

المعنى: إن القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوّت في أرض خالية من الأعلام بعد أن اشتدّ بها الظمأ.

الإعراب: "غدت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هى. "من عليه": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من اسم "غدت"، و"على" مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "بعد": ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ "غدا"."ما": حرف مصدري. "تمّ": فعل ماضٍ. والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محل جر مضاف إليه. "تمّ": فعل ماضٍ. "ظمؤها": فاعل مرفوع، و"ها": ضمير متصل مبنى في محلّ جرّ بالإضافة. "تصلّ": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. "وعن قيض": الواو: حرف عطف، و"عن قيض": جار ومجرور معطوفان على "من عليه". "بزيزاء": جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت "قيض". "مجهل": نعت "بيداء" مجرور.

وجملة "غدت... ": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "تصل... ": في محلّ نصب خبر "غدا".

والشاهد فيه قوله: "من عليه" حيث جاءت "على" اسمًا مجرورًا بـ "من" بمعنى "فَوق".

المعنى: غدت من أعلى ذلك المكان، ويكون فعلا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[القصص:٤].

وأما (كاف) التشبيه فيأتي على وجهين: تشبيه حقيقة، وتشبيه بلاغة.

فالأول: زيد كعمرو، والثاني: كالأسد.

ويكون اسما في قول الشاعر(١): [الرجز]

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمّ

---

(١) قبله:

بيضٌ ثلاث كنعاجٍ جُم

الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٦، ١٦٨؛ والدرر ٤/ ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٧٩؛ وجواهر الأدب ص ١٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

اللغة: النعاج: ج النعجة، وهي أنثى الضأن، والعرب تكني بها عن المرأة. الجمّ: ج الجمّاء مؤنث الأجمّ، وهم من الكباش ما لا قرن له. البرد: حب الغمام. المنهمّ: الذائب.

المعنى: إنهنّ ثلاث نسوة ناعمات، تبدو أسنانهنّ عندما يضحكن كالبرد المذاب.

الإعراب: "بيض": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هن. "ثلاث": صفة "بيض" أو خبر ثانٍ. "كنعاج": الكاف: اسم بمعنى "مثل"، مبني على الفتح في محل رفع صفة أو خبر ثالث، وهو مضاف، و"نعاج": مضاف إليه مجرور. "جمّ": صفة "نعاج" مجرورة. "يضحكن": فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "عن": حرف جر. "كالبرد": الكاف: اسم بمعنى "مثل"، وهو صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: "عن ثغر مثل البرد"، والجار والمجرور متعلّقان بـ "يضحك"، والكاف مضاف، "البرد": مضاف إليه مجرور. "المنهمّ": صفة "البرد" مجرورة.

وجملة "هنّ بيض": ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "يضحكن": في محلّ جر نعت "نعاج".

والشاهد فيه قوله: "عن كالبرد" حيث وردت الكاف اسمًا بمعنى "مثل" بدليل دخول "عن" عليها، وهو حرف جر لا يدخل إلا على الاسم.

قال أبو الفتح: (وتكون زائدة مؤكدة بمنزلة الباء في خبر ليس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى:١١] لأنك إن لم تعتقد زيادته اثبت لله تعالى مثلا، تعالى عن ذلك).

وقيل: وجاز أن تكون في الآية للتشبيه، ولا تكون زائدة، ويكون المعنى: ليس كالله شيء، ولا يكون في هذا إثبات المثل له تعالى، ألا ترى أنك تقول: مثلك لا يفعل كذا، ولا تريد إثبات المثل بل تريد أنه من كان على مثل حالك فإنه لا يفعل ذلك.

وأما (مذ) و (منذ) فهي لابتداء الغاية في الزمان، كما أن (من) لابتداء الغاية في المكان.

فإن جررت ما بعدهما فهما حرفان، وإن رفعت فهما اسمان ويكونان مرفوعين بالابتداء، والخبر ما بعدهما، والمعنى في كونهما اسمين: ابتداء الوقف، كما إذا كانا حرفين، والآخر انتظام الوقت كله.

وقوله: (ما رأيته مذ يوم الجمعة) بالجر كلام واحد، وما رأيته مذ يومان، جملتان الأولى فعلية، والأخرى اسمية.

وأما (حاشا، وخلا، وعدا) فقد ذكرناها في باب الاستثناء بوجهها.

(الحروف المهملة)

قال رحمه الله: (وما عداها من الحروف فهو لا يعمل نحو: هل، وهمزة الاستفهام، ولو، ولولا، وأما، وإما، ولام الابتداء في قولك: لزيد منطلق، وقد، وسوف، والسين، والحروف المكفوفة وهي: (إنما) واخواتها، و (ربما) و (كما) تقول زيد صديقي كما عمرو أخي، و (ما)، و (لا) إذا كانتا مزيدتين نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[آل عمران:١٥٩]، و ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الحديد:٢٩]، وكذا حروف العطف؛ لأنها تعمل بالاتباع والنيابة لا بأنفسها. وقد عرفت العوامل فكل ما لم يكن منها فهو غير عامل).

الشـرح: **(هل)** و **(الهمزة)** للاستفهام نحو: هل عمرو خارج؟ وهل خرج عمرو؟ وأزيد قائم؟ وأقام زيد؟، و (الهمزة) أعم تصرفا من (هل)؛ لأنك توقعها قبل (الواو) و(الفاء) و (ثم) في قوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ﴾ [البقرة:١٠٠]، ﴿أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ١٧﴾ [الصافات:١٧] ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران:١٤٤]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ [هود:١٧]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس:٥١]، و (هل) غير موقعة في هذه المواقع، وعند سيبويه تكون (هل) بمعنى: قد، ويجوز حذف الهمزة عند الدلالة كما في قول الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) **البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦**؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

المعنى: من شدّة ذهوله لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها: أسبع أم ثمان؟

الإعراب: "لعمرك": اللام: حرف ابنداء وقسم، "عمرك": مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: "قسمي". "ما": حرف نفي. (أدري): فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. "وإن": الواو: حالية، و"إن": حرف زاند. "كنت": فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمر متصل مبنيّ في محل رفع اسم "كان". "داريًا": خبر "كان"

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيًـا بِسَـبْعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ؟

ويجوز حذفها أيضا إذا دخلت على (ألف) القطع إن كانت مفتوحة، ويجوز حذف ألف الوصل عندها إن كانت مكسورة نحو: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات:١٥٣]، ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم:٧٨]، وتجيء لمعان كثيرة:

أحدها: التعجب نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان:٤٥].

وثانيها: التسوية نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [يس:١٠].

وثالثها: الترغيب نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾ [التوبة:١٣].

ورابعها: التوبيخ نحو: ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى﴾ [النمل:٨٤].

وخامسها: الوعيد نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦﴾﴾ [المرسلات:١٦].

وسادسها: التقرير نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا﴾ [العنكبوت:٦٧].

وسابعها: التنبيه نحو: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴿٦﴾﴾ [الضحى:٦].

وثامنها: الأمر نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران:٢٠].

وتاسعها: الإنكار نحو: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون:١١٥].

وعاشرها: الاستبطاء نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الحديد:١٦].

=

منصوب. "بسبع": جار ومجرور متعلّقان بـ "رمين". "رمين": فعل ماضٍ، والنون: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. "الجمر": مفعول به منصوب. "أم": حرف عطف. "بثمان": جار ومجرور متعلّقان بـ "رمين".

وجملة القسم "عمرك... ": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أدري": جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة "إن كنت داريًا": في محل نصب حال. وجملة "رمين": سدت مسدّ مفعولي "أدري".

والشاهد فيه قوله:"بسبع... أم بثمان" حيث حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها، وتقدير الكلام: "أبسبع".

فأما (لو) فإنها امتناع الشيء لامتناع غيره، ولا يتعلق إلا بالفعل، فإن وقع بعدها الاسم فهو فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر نحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾ [الإسراء:١٠٠].

وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات:٥] تقديره ولو ثبت ويجعل (لو) الجملتين الثابتتين، إذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، فمعناه: أنه لم يحصل منك مجيء ولا مني إكرام، وإذا قلت: لو لم تجئني لم أعطك، كان المجيء والإعطاء موجودين.

ولا بد من (اللام) في الجملة الثابتة التي هي الجواب لها، وقد يحذف قليلا نحو قوله: ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة:٧٠]، وقوله: ﴿لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم﴾ [الأعراف:١٥٥]، وقد يحذف الجواب بأسره نحو قوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانًا سُيِّرَتۡ بِهِ ﴾ [الرعد:٣١]، ولا يجوز تقديم الجواب عليها، وكذلك في (لولا).

أما (لولا) فتكون على وجهين:

أحدهما: امتناع الشيء لوجود غيره نحو قول عمر رضي الله عنه: (لولا علي لهلك عمر)، فالمعنى أن الهلاك امتنع لوجود علي عليه السلام.

والثاني: أن تكون للتحضيض بمعنى (هلا) نحو قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ﴾ [المنافقون:١٠]، وفي هذا الوجه مختصة بالفعل؛ لأن التحضيض بمعنى الأمر وهو لا يكون إلا بالفعل، ويحذف الفعل كثيرا، مثل قول جرير(١): [الطويل]

---

(١) **البيت لجرير** في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٢/ ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٨ (ضطر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٥؛ ورصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤.

اللغة: العقر: النحر أو الذبح. النيب: جمع ناب وهي الناقة المسنّة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكميّ: الفارس المدجّج بالسلاح.

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

وأما (هلا) فللتحضيض كـ (لولا) في الوجه الثاني، وكذلك (لو ما)، و (ألا) ولا يدخل إلا على فعل ماض أو مستقبل، وإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار فعل ناصب أو رافع.

والمراد بالتحضيض: استبطاء وجود الفعل.

وأما (أما) فلتفصيل المجمل كقولك: عندي رجلان أما أحدهما فقائم وأما الآخر فقاعد، ومنه قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ﴾ [هود: ١٠٥- ١٠٨]، وتدخل (الفاء) في خبر المبتدأ الذي دخل عليه؛ لما فيه من معنى الشرط، وإذا دخل على الجملة الفعلية فيقدم المفعول أو ما يجري مجراه كقوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠]، وما يجري مجراه: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضحى: ١١].

=

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إنّ أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنّة، فهل لهم قدرة على التصدّي للفارس المدجّج بالسلاح؟!

الإعراب: "تعدّون": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. "عقر": مفعول به أوّل، وهو مضاف. "النيب": مضاف إليه مجرور. "أفضل": مفعول به ثان لـ"تعدّون"، وهو مضاف. "مجدكم": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"كم": ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "بني": منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء، وهو مضاف. "ضوطرى": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. "لولا": حرف تحضيض. "الكميّ": مفعول به لفعل محذوف تقديره: تعدّون، والمفعول به الثاني محذوف، والتقدير: "لولا تعدّون الكميّ أفضل مجدكم". "المقنّعا": نعت "الكمي" منصوب والألف للإطلاق.

وجملة "تعدون": ابتدائية لا محل من الإعراب. وجملة النداء "يا بني": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تعدون" المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "لولا الكميّ" حيث دخلت أداة التحضيض "لولا" على الاسم "الكميّ"، وهي مختصّة بالدخول على الفعل، فقدّر هذا الاسم مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: "لولا تعدّون الكميّ".

وأما (إما) بكسر الهمزة فلتعليق الحكم بأحد المذكورين على سبيل الشك أو التخيير، قال الله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ [الإنسان:٣].

قال علي بن عيسى: (المعنى إن شكر فهديناه، وإن كفر فهديناه) يعني: لا يلومن إلا نفسه. وعد أكثر النحويين (إما) من حروف العطف إلا أبا علي الفارسي فإنه لا يعدها لدخول العطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف عليه نحو: خذ إما ذاك وإما هذا.

وأما (لام) الابتداء فمعناها: تأكيد مضمون الجملة، فإذا دخل على الجملة (إن) فلا يخلو إما أن تكون داخلة عليها والاسم مقدم على الخبر فينقل (اللام) إلى الخبر، أو على شيء يتصل بما هو من الجملة نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل:١٨]، ﴿إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الحجر:٧٢]، أو يكون الخبر مقدما على الاسم فيبقى ثابتا فيه نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣].

وذلك لئلا يجتمع كلمتا تأكيد في كلمة واحدة، والذي جعل (إن) بمعنى (نعم) في قوله: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣] قيل له: هلا كان: إن لهذان ساحران؛ لأن الحرف عندك ليس للتأكيد ومحل (اللام) المبتدأ ما لم يدخل عليه (إن) المؤكدة، فلهذا كان أقوى الوجوه في الآية أنها لغة بني الحارث بن كعب.

وأما قد، وسوف، والسين، قد مر شرحها في علامات الفعل.

وأما الحروف المكفوفة فقد بينا الوجه في عزلها عن العمل بالكف في باب (إن).

وأما (ما) و (لا) المزيدتان فهما في نحو قوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح:٢٥]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص:٢٨]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون:٤٠]، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [التوبة:١٢٤]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾ [الواقعة:٧٥].

ودليل كونها زائدة أنه قال سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [الواقعة:٧٦].

وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢]؛ أي: أن تسجد، قال علي بن عيسى: (وإنما يؤتى بالصلة لتكثير اللفظ، وتمكين المعنى في النفس مع ظهور مزية الطراوة والبهاء والملاحة في أداء المقصود الذي يحصل بدونها في سماع المخاطب، فصار مثله على سبيل التقريب كالخبيص المزعفر في أنه لا يزيد اللوز حلاوة في الحنك وإنما هو حظ البصر، وموقع في القلب لنفس الشيء وإن لم يكن مقصودًا).

وأما حروف العطف فلا عمل لها لشمولها على الدخول في القبيلين ويأتي ذكرها في بابها إن شاء الله تعالى.